وقوعُ (كلّ) في حيِّزِ النفيِ ووقوعُ النفيِ في حيِّزِها

حسين علوي سالم الحبشي*

الملخص

وقوعُ (كل) في حيِّزِ النفيِ، ووقوعُ النفيِ حيِّزِها إحدى مسائلِ (كل) الكثيرةِ، التي تستحِقُّ النظرَ والتأمُّلَ والتتبُّعَ، لذا سعى البحثُ في الإبانةِ عن دلالةِ (كل) إذا وقعتْ في حيِّزِ النفيِ أو وقعَ النفيُ في حيِّزِها، وتأمُّلِ ورودِ كلٍّ منهما وتتبُّعِ ورودِهما في القرآنِ الكريمِ والحديثِ الشريفِ والأمثالِ والأشعارِ إلى حدِّ عصرِ الاحتجاجِ.

وانتهى البحثُ إلى أنَّ ورودَ (كل) في حيِّزِ النفيِ كثيرٌ، في حينَ كانَ ورودُ النفيِ في حيِّزِها قليلاً، وأنَّ دلالةَ (كل) الواقعةِ في حيِّزِ النفيِ مختلَفٌ فيها: أعلى سلبِ العمومِ بإطلاقٍ هي أم بأكثريَّةٍ أم العكسِ، أقوالٌ ثلاثةٌ، واختارَ البحثُ دلالتَها على سلبِ العمومِ، أي: نفيِ الحكمِ عنِ المجموعِ لا عنِ الجميعِ، غيرَ أنه أحاطَ هذا الاختيارَ بقيدَينِ يمنعانِ الاعتراضَ عليه؛ خدمةً للسياقِ، في حينِ لم يُختَلَفْ في دلالةِ النفيِ الواقعِ في حيِّزِ (كل) من أنَّ (كل) فيه باقيةٌ على عمومِها، وأنَّ النفيَ شامِلٌ لجميعِ أفرادِها. ولَمَّا كانَ النفيُ والنهيُ من وادٍ واحدٍ عَرَضَ البحثُ –كلما عنَّتْ مناسَبةٌ– لـ(كل) الواقعةِ في حيِّزِ النهيِ، ولها إذا وقعَ النهيُ في حيِّزِها.

المقدِّمة:

لـ(كل) من الأحكامِ النحويَّةِ والدلاليَّةِ ما استَحَقَّتْ بسببِها أنْ تُفرَدَ بالتصنيف، بل أنْ تُفرَدَ بعضُ مسائلِها بالبحثِ والتأليف، فقد ألَّفَ تقيُّ الدين السبكيُّ (ت:756هـ) رسالةً بعنوان (أحكام كل وما عليه تدل) جمع فيها جُمَلاً من أحكامها النحوية، ومسائلَ من استعمالاتها الفقهيَّة والأصوليَّة، وبهذا يكون السبكيُّ أول من ألَّفَ في هذا اللفظِ كتابًا مستقلا[1]، ومن مسائلها التي أفردت بالبحث دخولُ (أل) عليها، وفيها من التآليفِ عددٌ[2]، هذا فضلاً عما يذكرُه النحويون واللغويون والأصوليون من أحكامِها ودلالاتِها في أثناءِ مباحثِهم التي تتعلَّقُ بها[3].

هذا، ولربما استَحَقَّتْ كلُّ مسألةٍ من مسائلِها أنْ تُفرَدَ ببحثٍ مستقِلٍّ، وحتى نتصوَّرَ تفرعَ أحكامِها ومسائلِها النحويَّةِ والدلاليَّةِ حسبُ، أذكُرُ عددًا منها إجمالاً، وذلك على النحو الآتي:

1- لفظُها ومعناها[4]: فلفظُها مفردٌ مذكَّرٌ، ومعناها بحسبِ ما تضافُ إليه سواءٌ أمفردًا كانَ أم مثنًّى أم مجموعًا، وسواءٌ أمذكَّرًا كانَ أم مؤنَّثًا، فيعودُ عليها الضميرُ بحسبِ حالِ المضافِ إليه، نحو قولِه تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾[5]، وقولِه: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا﴾[6]، وقولِه: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[7].

2- نوعُ الاسمِ الذي تُضافُ هي إليه من حيثُ التعريفُ والتنكيرُ، فإنْ كانَ نكرةً فهو الأصلُ، وإنْ كانَ معرفةً، فشرطُه أنْ يكونَ مما يصحُّ تبعيضُه، نحو: لقيتُ كلَّ رجلٍ أكرمتَه، وكلَّ الرجالِ الذين أكرمتَهم، ولا تقولُ: كلَّ الرجلِ الذي أكرمتَه[8]. ومن حيثُ الإضمارُ والإظهارُ، فإنها تُضافُ إلى الظاهرِ وإلى المضمرِ[9]، كقولِه تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾[10]، وقولِه: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾[11].

3- قطعُها عنِ الإضافةِ[12]، نحو قولِه تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلاًّ هَدَيْنَا﴾[13]، وقولِك: مررتُ بكلٍّ قائمًا[14].

4- أنها وأخواتٍ لها (رُبَّ، ولا، وكم، ومِنِ

* أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة حضرموت.

الاستغراقية) من خواصِّ النكراتِ، أو من علاماتِ التنكيرِ[15]، لذا تنوَّنُ (غدوة) و(فرعون) في نحو: كلُّ غُدْوَةٍ بُكْرَةٌ، ولكلِّ فرعونٍ موسى.

5- إدخالُ (أل) عليها[16]، كقولِ الشاعرِ[17]:

رأيتُ الغنِيَّ والفقيرَ كلَيهما

إلى الموتِ يأتي الموتُ للكلِّ مَعْمَدا

6- صحَّةُ الابتداءِ بها منكَّرَةً؛ لدلالتِها على العمومِ[18]، نحو قولِه تعالى: ﴿كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾[19].

7- وقوعُ الفاءِ في خبرِها؛ تشبيهًا لها بمَنِ الشرطيَّةِ في إفادتِها العمومَ[20]، نحو: كلُّ رجلٍ يأتِيْني فله درهمٌ.

8- نيابتُها عنِ المصدرِ في موقعِ المفعولِ المطلَقِ[21]، نحو قولِه تعالى: ﴿فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾[22].

9- نيابتُها عنِ الظرفِ[23]، نحو: انتظرتُك كلَّ النهارِ، ومشيتُ كلَّ المِيلِ.

10- اتصالُ (ما) بها[24]، وهل هي مصدريَّةٌ حرفيَّةٌ أو مصدريَّةٌ ظرفيةٌ؟ وأثرُ ذلك في المعنى، قولانِ، كما في قولِه تعالى: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾[25].

11- مجيئُها حالاً؛ لكونِها في صورةِ المنكَّرِ[26]، مثلُ: أُخِذَ المالُ كُلاًّ، ومررتُ بهم كلاًّ.

12- النعتُ بها للنكرةِ والمعرفةِ؛ إذا دلَّتْ على الكمالِ[27]، نحو: أطعمتُه شاةً كلَّ شاةٍ، وأنتَ الرجلُ كلُّ الرجلِ، ونحو قولِ الشاعر[28]:

وإنَّ الذي حانَتْ بفَلْجٍ دماؤُهمْ

همُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ

13- التوكيدُ بها؛ لإفادةِ الشمولِ[29]، نحو قولِه تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[30].

14- حذفُها لدلالةِ المذكورةِ عليها[31]؛ لئلا يلزَمَ العطفُ على معمولَي عاملَينِ مختلفَينِ، كما في قولِ الشاعرِ[32]:

أكلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً

ونارٍ توقَّدُ باللَّيلِ نارًا

أي: وكلَّ نارٍ توقَّدُ.

15- وقوعُها في حَيِّزِ النفيِ، وقوعُ النفيِّ في حَيِّزِها، نحو: لم يحضُرْ كلُّ الطلابِ، وكلُّ الطلابِ لم يحضروا.

وهذه المسألةُ الأخيرةُ هي التي يُعنَى البحثُ ببيانِها، وذلك بالإبانةِ عنِ الفرقِ الدلاليِّ بينَ وقوعِ (كل) في حَيِّزِ النفيِ، ووقوعِ النفيِ في حَيِّزِها، وتقرِّي مجيئِها على هذينِ النمطَينِ -ما أمكنَ- في القرآنِ الكريمِ والحديثِ والأثرِ والأمثالِ والشعرِ، ولكنْ قبل ذلك ينبغي تحديدُ دائرةِ التناولِ لهذه المسألةِ؛ إذ إنَّ العلماءَ الذين يطرقونَ هذه المسألةَ يتناولونها بحسبِ العلومِ التي يُدرِجُونها فيها، ولكلٍّ وِجْهَةٌ في الألفاظِ والاصطلاحاتِ والدلالاتِ التي يُعبِّرون بها عنها، ومن دوائرِ البحثِ العلميَّةِ لهذه المسألةِ ما يأتي:

1- **دائرةُ البلاغيِّين (البيانيين)**، وإنما قدَّمْتُ ذكرَهم على غيرِهم؛ لأنَّ لهم القِدْحَ المُعَلَّى في الكشفِ عن كُنْهِ هذه المسألةِ، وأنَّ من جاءَ بعدَهم ترسَّمَ طريقَهم وفاقًا وخلافًا. وتقرُبُ تعبيراتُهم من تعبيراتِ النحويِّين تارةً[33]، والمناطقةِ تارةً أخرى[34].

2- **دائرةُ النحويِّين**، وبعباراتِهم عنونتُ الموضوعَ.

3- **دائرةُ الأصوليِّين**، وعندهم تكثُرُ عباراتٌ من قبيلِ: سلبِ العمومِ، وعمومِ السلبِ[35]، في الدلالةِ على وقوعِ (كل) في حَيِّزِ النفيِ، أو وقوعِ النفيِ في حَيِّزِها.

4- **دائرةُ المناطقةِ** ، وعندَهم مِنَ الألفاظِ والاصطلاحاتِ فضلاً عَنِ الدلالاتِ ما لا طاقةَ لنا ولا للبحثِ به، من مثلِ: الموجبةِ الجزئيَّةِ، والسالبةِ الكليَّة، والموجبةِ المهمَلةِ، والسالبةِ الجزئيَّة، والموجَبةِ المحصلةِ، والسالبةِ المحصلةِ[36].

5- **دائرةُ شُرَّاحِ النصوصِ القرآنيَّةِ والحديثيَّةِ والنثريَّةِ والشعريَّةِ**[37]، وهم في تعبيراتِهم بحسَبِ ما غلَبَ عليهم من العلومِ.

هذا، وليسَ ثمَّةَ حدٌّ فاصِلٌ بينَ استعمالاتِ دوائرِ البحوثِ السابقةِ، بل قد تَختَلِطُ عباراتُ بعضِهم ببعضٍ، واصطلاحاتُ قومٍ باصطلاحاتِ آخَرينَ، ومِنَ النحويِّين مَنْ يُنكِرُ مثلَ ذلك لاسيَّما الخلطُ بألفاظِ المناطقةِ، يقولُ ياسين الحمصيُّ: ((ما زالَ العلماءُ والمحقِّقونَ قديمًا وحديثًا يستنكرون استعمالَ الحدودِ والألفاظِ المنطقيَّةِ في صناعةِ النحوِ وسائرِ الفنونِ، ويَذُمُّون ذلك أبلغَ ذمٍّ، ويعدُّونَه مِنَ التخليطِ، وإدخالِ اصطلاحِ قومٍ في اصطلاحِ آخَرينَ))[38] ، ونَقَلَ عنِ ابنِ السِّيْدِ البطليوسي أنه ((وقَعَ البحثُ بينَه وبينَ رجلٍ من أهلِ الأدبِ في مسألةٍ نحويَّةٍ، فجعلَ يُكثِرُ من لفظِ الموضوعِ والمحمولِ والألفاظِ المنطقيَّةِ، فقلتُ له: صناعةُ النحوِ تُستَعمَلُ فيها مَجازاتٌ ومسامحاتٌ لا يَستعمِلُها أهلُ المنطقِ، وقد قالَ أهلُ الفلسفةِ: يجِبُ حملُ كلِّ صناعةٍ على المتعارَفِ بينَ أهلِها، وكانوا يرونَ أنَّ إدخالَ صناعةٍ في أخرى إنما يكونُ لجهلِ المتكلِّمِ، أو لقصدِ المغالطةِ والاستراحةِ بالانتقالِ من صناعةٍ إلى أخرى عند ضيقِ طُرُقِ الكلامِ عليها))[39]. وقد عاب الرضيُّ من قبلُ على ابنِ الحاجبِ إيرادَه في حدودِ المقدِّمةِ الكافيةِ ألفاظًا غيرَ مشهورةٍ في المعنى المقصودِ -أي عندَ أهلِ الصناعةِ- اعتمادًا منه على عنايتِه[40]، قال: ((وينبغي أنْ يُختارَ في الحدودِ والرسومِ أوضحُ الألفاظِ في المعنى المرادِ، ويُحتَرَزَ عنِ الألفاظِ المشتَرَكةِ))[41].

ومما يُبيِّنُ عن أهميةِ البحثِ في مثلِ هذه المسائلِ، أعني في مثلِ (وقوعِ كل في حَيِّزِ النفيِ، ووقوعِ النفيِ في حَيِّزِها) أنها من مسائلِ الوجوهِ والفروقِ التي قال فيها عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ: إنَّ من شأنِها ((أنْ لا يَزالَ تحدُثُ بسببِها، وعلى حَسَبِ الأغراضِ والمعاني التي تقَعُ فيها دقائقُ وخفايا لا إلى حدٍّ ونهايةٍ، وأنها خفايا تكتُمُ أنفسَها جَهْدَها حتى لا يُنْتَبَهَ لأكثرِها، ولا يُعلَمَ أنها هي، وحتى لا تزالَ ترى العالِمَ يَعرِضُ له السهوُ فيه، وحتى إنه ليَقْصِدُ إلى الصوابِ، فيقَعُ في أثناءِ كلامِه ما يُوهِمُ الخطأَ، وكلُّ ذلك لشدَّةِ الخفاءِ وفَرْطِ الغموضِ))[42].

وهذا أوانُ الشروعِ في المقصودِ، واللهُ المستعانُ وعليه التُّكْلانُ.

أولا: وقوع (كل) في حَيِّزِ النفيِ:

ما المقصود بوقوع كل في حَيِّزِ النفيِ؟

للإجابةِ عن هذا السؤالِ يحسُنُ تفكيكُه إلى عدَدٍ مِنَ الأسئلةِ، الإجابةُ عنها سبيلٌ إلى الإجابةِ عنِ السؤالِ الأمِّ، فما النفيُ؟ وبمَ يكونُ؟ وما الحيِّزُ؟

أمَّا النفيُ فهو الإخبارُ عن تركِ الفعلِ، وهو خلافُ الإثباتِ[43].

وأمَّا أدواتُه التي يكونُ بها فكثيرةٌ[44]، منها ما هو حرفٌ، مثل: ما ولا ولم ولمَّا ولن وإنْ، ومنها ما هو فعلٌ كـ(ليس)، ومنها ما هو اسمٌ كـ(غير). والنفيُ بتلك الأدواتِ نفيٌ صريحٌ، ولكنَّ النفيَ قد يتحقَّقُ بغيرها، مثلِ: (كأنَّ) إذا دلت على النفي لا على التشبيه، وهو ما يسمِّيه بعضُهم بالنفيِ الضمنيِّ[45]، كقولِهم: كأنَّك والٍ علينا فتشتُمَنا، وكأنَّك أميرٌ فنطيعَك؛ ولذا انتصبَ الفعلُ بعدَ الفاءِ؛ لوقوعِ النفيِ بكأنَّ قبلها، يقولُ الرضيُّ: ((وقد يجيءُ التشبيهُ المفيدُ لمعنى النفيِ ملحَقًا بالنفيِ، أيْ: منصوبَ الجوابِ، نحو: كأنَّكَ والٍ علينا فتشتُمَنا، أي: لستَ بوالٍ، أمَّا إنْ قصدتَ بالتشبيه الحقيقةَ لا النفيَ فلا يجوزُ ذلك))[46]

وأمَّا الحيِّزُ فهو في اللغةِ المكانُ أو الكنَفُ، وكلُّ ناحيةٍ على حِدَةٍ[47]، ومنه قولُهم: فلانٌ في حيِّزِ فلانٍ، أي في كنفِه، وحيِّزُ الدارِ ما انضمَّ إليها من المرافقِ والمنافعِ، وقيلَ: هو الفراغُ مطلقًا سواءٌ أمساويًا كان لما يشغلُه أم زائدًا عليه أم ناقصًا عنه[48].

فحيِّزُ النفيِ -إذن- مُكَوِّناتُ الجملةِ الواقعةُ بعدَه.

ووقوعُ (كل) في حَيِّزِ النفيِ، أي: وقوعُها مكوِّنًا من مكوِّناتِ الجملةِ بعدَه، سواءٌ أوقعتْ (كل) في موقعِ المبتدأ أو ما أصلُه المبتدأ، أم وقعتْ في موقعِ الفاعلِ، أم وقعتْ في موقعِ المفعولِ مؤخَّرًا أو مقدَّمًا، وهكذا، مثلُ: ما كلُّ ما يتمنَّى المرءُ يدركُه، وما كلُّ سوداءَ تمرةً، وما جاءني كلُّ الطلابِ، وما كَرَّمتُ كلَّ الناجحينَ، وما كلَّ الناجحين كَرَّمتُ.

ومن هذا البابِ أيضًا أعني من بابِ وقوعِ (كل) في حَيِّزِ النفيِ، وقوعُها مفعولاً مقدَّمًا لفعلٍ منفيٍّ، مثل: كلَّ الدراهمِ لم آخُذْ، فـ(كل) في هذا المثالِ واقعةٌ في حَيِّزِ النفيِ وليس النفيُ واقعًا في حَيِّزِها، وإن تقدَّمَتْ؛ إذِ العبرةُ بموقعيَّةِ (كل) في أصلِ التركيبِ، وليس بتموضُعِها اللفظيِّ.

دلالةُ وقوعِ (كل) في حَيِّزِ النفيِ:

للعلماءِ في دلالةِ وقوعِ (كل) في حَيِّزِ النفيِ ثلاثُ وِجْهاتٍ:

الوجهةُ الأولى: وجهةُ عبدِ القاهر الجرجانيِّ[49] وتبِعَه في ذلك جماعةٌ، منهم القزوينيُّ وبهاءُ الدين السبكيُّ وابنُ هشامٍ والفيوميُّ والزركشيُّ والعينيُّ وأبو البقاءِ الكفويُّ والشوكانيُّ وفاضلٌ السامرائيُّ [50] – وهي أنَّ (كل) إذا وقعتْ في حَيِّزِ النفيِ توجَّهَ النفيُ إلى عمومِ (كل) وشمولِها دونَ نفيِ الفعلِ أوِ الوصفِ من أصلِه، يقولُ عبدُ القاهر: ((وذلك أنا إذا تأمَّلنا وجدنا إعمالَ الفعلِ في كل، والفعلُ منفيٌّ، لا يصلُحُ أنْ يكونَ إلا حيثُ يُرادُ أنَّ بعضًا كانَ، وبعضًا لم يكن، تقولُ: لم ألقَ كلَّ القومِ، ولم آخُذْ كلَّ الدراهمِ، فيكونُ المعنى أنك لقيتَ بعضًا من القومِ، ولم تلقَ الجميعَ، وأخذتَ بعضًا من الدراهمِ، وتركتَ الباقي، ولا يكونُ أنْ تريدَ أنك لم تلقَ واحدًا من القومِ، ولم تأخذْ شيئًا من الدراهمِ))[51]

وبنى على ذلك بطلانَ نصبِ (كل) في قولِ أبي النجمِ[52]:

قَدْ أصبَحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعِي
علَيَّ ذنبًا كلَّهُ لمْ أصنَعِ

قال: ((وذاك أنه أرادَ أنها تدَّعي عليه ذنبًا لم يصنعْ منه شيئًا ألبتةَ، لا قليلاً ولا كثيرًا ولا بعضًا ولا كلاًّ. والنصبُ يمنعُ من هذا المعنى، ويقتضي أنْ يكونَ قد أتى من الذنبِ الذي ادَّعتْه بعضَه))[53].

الوجهةُ الثانيةُ: وجهةُ سعدِ الدين التفتازانيِّ[54]، وتبِعَه في ذلك جماعةٌ، منهم الصبَّانُ والألوسيُّ والطاهرُ بنُ عاشورٍ وعباس حسن[55] – وهي أنَّ الحكمَ الذي قرَّره عبد القاهر في وقوع (كل) في حَيِّزِ النفيِ أكثريٌّ لا كلِّيٌّ، بدليل انتقاضِه بنحو قولِه تعالى: ﴿وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾[56] وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾[57] وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾[58] وقوله: ﴿وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾[59] فهل يخطُرُ ببالِ أهلِ الاستعمالِ أنْ يكونَ اللهُ – تعالى اللهُ– يُحِبُّ بعضَ أولئك؟ يقولُ التفتازانيُّ: ((والحقُّ أنَّ هذا الحكمَ أكثريٌّ لا كلِّيٌّ بدليلِ قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ ﴿وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾))[60]، ويقولُ الطاهرُ بنُ عاشورٍ: ((ومعنى ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ أنَّ اللهَ لا يرضى عن أحدٍ من المختالينَ الفخورينَ، ولا يخطُرُ ببالِ أهلِ الاستعمالِ أنْ يكونَ مفادُه أنَّ اللهَ لا يُحِبُّ مجموعَ المختالينَ الفخورينَ إذا اجتمعوا بناءً على ما ذكرَه عبدُ القاهرِ من أنَّ (كُل) إذا وقعَ في حَيِّزِ النفيِ مؤخَّرًا عن أداتِه يَنصَبُّ النفيُ على الشمولِ، فإنَّ ذلك إنما هو في (كل) التي يُرادُ منها تأكيدُ الإحاطةِ لا في (كل) التي يُرادُ منها الأفرادُ، والتعويلُ في ذلك على القرائنِ. على أنّا نرى ما ذكرَه الشيخ أمرًا أغلبيًّا غيرَ مطَّرِدٍ في استعمالِ أهلِ اللسانِ، ولذلك نرى صحةَ الرفعِ والنصبِ في لفظِ (كل) في قولِ أبي النجم العِجليِّ:

قَدْ أصبَحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعِي
علَيَّ ذنبًا كلَّهُ لمْ أصنَعِ))[61]

الوجهةُ الثالثةُ: وجهةُ الطاهرِ بنِ عاشورٍ، وهو مع تصريحِه آنفًا بموافَقَةِ التفتازانيِّ في أنَّ حكمَ عبدِ القاهر على (كل) إذا وقعتْ في حَيِّزِ النفيِ أغلبيٌّ نجدُه في موضعٍ من تفسيرِه يذهبُ مذهبًا ثالثًا في تقريرِ هذه المسألةِ، فقد صرَّحَ بأنَّ الغالبَ هو العكسُ[62]، أي: إنَّ الغالبَ هو إثباتُ العمومِ المنفيِّ لـ(كل) لا نفيُ العمومِ، وأنه لا يُعدَلُ عن دلالةِ (كل) على عمومِها لتفيدَ ما قرَّرَه عبدُ القاهرِ إلا في إحدى مسألتينِ:

الأولى: إذا أريدَ إبطالُ عمومِ خبرٍ وقعتْ فيه (كل)، كأنْ يُقالَ: كلُّ الطلابِ ناجحونَ، فتقولُ مبطِلاً عمومَ (كل): ما كلُّ الطلابِ ناجحونَ.

الثانية: إذا أريدَ رَدُّ اعتقادٍ خاطئٍ، كأنْ يُقالَ: ما كلُّ الطلابِ مُجِدُّونَ، لمن اعتقدَ أنَّ الطلابَ جميعَهم مُجِدُّونَ.

وهذه عبارته، فيقولُ: ((فإذا أضِيفتْ (كل) إلى اسمٍ استغرقتْ جميعَ أفرادِه، سواءٌ ذلك في الإثباتِ وفي النفيِ، فإذا دخلَ النفيُ على (كل) كانَ المعنى عمومَ النفيِ لسائرِ الأفرادِ؛ لأنّ النفيَ كيفيَّةٌ تَعرِضُ للجملةِ، فالأصلُ فيه أن يبْقَى مدلولُ الجملةِ كما هو، إلاّ أنه يتكيّفُ بالسلْبِ عِوَضًا عن تكيُّفِهِ بالإيجابِ، فإذا قلتَ: كلُّ الديارِ مَا دخلتُه، أو لم أدخلْ كلَّ دارٍ، أو كلَّ دارٍ لم أدخُلْ، أفادَ ذلك نفيَ دخولِك أيةَ دارٍ من الديارِ، كما أنّ مفادَه في حالةِ الإثباتِ ثبوتُ دخولِك كلَّ دارٍ، ... ولا تَخرُجُ (كل) عن إفادةِ العمومِ إلاّ إذا استعملَها المتكلِّمُ في خبرٍ يريدُ به إبطالَ خبرٍ وقعتْ فيه (كل) صريحًا أو تقديرًا، كأنْ يقولَ أحدٌ: كلُّ الفقهاءِ يُحَرِّمُ أكلَ لحومِ السباعِ، فتقولُ له: ما كلُّ العلماءِ يُحَرِّمُ لحومَ السباعِ، فأنتَ تريدُ إبطالَ الكليَّةِ فيبقى البعضُ، وكذلك في ردِّ الاعتقاداتِ المخطِئةِ، كقولِ المثَلِ: (ما كلُّ بيضاءَ شَحْمةً)، فإنّه لردِّ اعتقادِ ذلك كما قالَ زُفَرُ بنُ الحارثِ الكلابيُّ[63]:

وكُنَّا حَسِبْنا كُلَّ بَيْضَاءَ شحمةً

وقد نَظَرَ الشيخُ عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ إلى هذا الاستعمالِ الأخيرِ فطرَدَه في استعمالِ (كل) إذا وقعتْ في حَيِّزِ النفيِ بعدَ أداةِ النفيِ وأطالَ في بيانِ ذلك في كتابِه دلائلِ الإعجازِ، وزعمَ أنَّ رجَزَ أبي النجمِ يتغيَّرُ معناه باختلافِ رفعِ (كل) ونصبِه في قولِه: (كلّه لم أصنعِ) . وقد تعقَّبَه العلامةُ التفتازانيُّ تعقُّبًا مجمَلاً بأنَّ ما قالَه أغلبيٌّ، وأنّه قد تخلَّفَ في مواضعَ. وقفَّيتُ أنا على أثرِ التفتازانيِ فبيَّنتُ في تعليقي (الإيجاز على دلائل الإعجاز) أنَّ الغالبَ هو العكسُ وحاصلُه ما ذكرتُ هنا))[64].

وتظهَرُ فائدةُ الخلافِ بينَ تلكمُ الأقوالِ الثلاثةِ في ما لو قالَ قائلٌ: ما كلُّ الطلابِ حاضرٌ، أو: ما حضَرَ كلُّ الطلابِ، فعلى ما ذهبَ إليه عبدُ القاهرِ يكونُ الوصفُ أوِ الفعلُ منفيًّا عن بعضِ الطلابِ ومثبَتًا لبعضِهم، أي: إنَّ النفيَ غيرُ عامٍّ. وهو كذلك على ما ذهبَ إليه التفتازانيُّ، إذا لمْ يدُلَّ دليلٌ على خلافِه، إذِ الحملُ على الغالبِ والأكثرِ هو المتعيِّنُ، أما على ما ذهبَ إليه الطاهرُ بنُ عاشورٍ فالمعنى أنه لم يحضُرْ أحدٌ من الطلابِ، فكأنَّه قيل: ما أحدٌ من الطلابِ حاضرٌ، وما حضَرَ أحدٌ من الطلابِ، فالنفيُ على هذا القولِ عامٌّ.

والمختارُ أنه إذا وقعتْ (كل) في حَيِّزِ النفيِ دلَّ المنطوقُ على توجُّهِ النفيِ إلى الشمولِ خاصةً، وأفادَ المفهومُ –أعني مفهومَ المخالَفَةِ– ثبوتَ الفعلِ أوِ الوصفِ لبعضِ الأفرادِ، وهذا ما يسمِّيه بعضُهم نفيَ العمومِ لا عمومَ النفيِ، أو نفيَ المجموعِ لا نفيَ الجميعِ، أو نفيَ الكلِّيَّةِ لا نفيَ الكلِّ، أو سَلْبَ العمومِ لا عمومَ السَّلْبِ[65].

وهذا الاختيارُ لابدَّ من تقييده بقيدين:

الأول: ألاَّ يُوجَدَ لمفهومِ المخالَفَةِ منطوقٌ مخالفٌ لها، فإنْ وُجِدَ فالعبرةُ بالمنطوقِ وتُلغَى دلالةُ المفهومِ، وذلك

حتى لا يُعتَرَضَ بنحوِ قولِه تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾[66]، يقولُ ابنُ هشامٍ مؤيِّدًا مذهبَ عبدِ القاهرِ ومَن تَبِعَه: ((والحقُّ ما قالَه البيانيُّونَ، والجوابُ عنِ الآيةِ أنَّ دلالةَ المفهومِ إنما يُعَوَّلُ عليها عندَ عدَمِ المعارِضِ، وهو هنا موجودٌ؛ إذ دلَّ الدليلُ على تحريمِ الاختيالِ والفخرِ مطلقًا))[67] ويقولُ أبو البقاءِ الكفويُّ: ((وحيثُ وقعتْ في حَيِّزِ النفيِ بأنْ سبقتْها أداتُه أو فعلٌ منفيٌّ، نحوُ: ما جاءني كلُّ القومِ، وكلَّ الدراهمِ لم آخُذْ، لم يتوجَّهِ النفيُ إلا لسلبِ شمولِها، فيُفهَمُ إثباتُ الفعلِ لبعضِ الأفرادِ ما لم يدُلَّ الدليلُ على خلافِه، نحوُ: ﴿وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾[68] مفهومُه إثباتُ المحبَّةِ لأحدِ الوصفَينِ، لكنَّ الإجماعَ على تحريمِ الاختيالِ والفخرِ مطلقًا))[69]

الثاني: ألاَّ ينتقِضَ النفيُ بإلاَّ[70] أو لمَّا الاستثنائيَّةِ، فإنِ انتقضَ بقيتْ دلالةُ الفعلِ أوِ الوصفِ لجميعِ أفرادِ ما أضيفتْ إليه (كل) ثابتةً، كأنْ لم يدخُلِ النفيُ، مثلُ أنْ يُقالَ: ما كلُّ الطلابِ إلا حاضرون، فهو كما لو قيلَ: كلُّ الطلابِ حاضرون، لهذا يُقالُ في قولِه تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ إِلاَّ آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾[71]: إنَّ المرادَ أنَّ كلَّ واحدٍ آتيه عبدًا، وإنْ كانَ النفيُ متقدِّمًا على (كل) لكنْ لمَّا انتقضَ بإلاَّ كانَ الكلامُ في حكمِ الإثباتِ[72]. ومِنِ انتقاضِ النفيِ بـ(لمَّا) الاستثنائيةِ قولُه تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[73] أي: ما كلُّ نفسٍ إلا عليها حافظ[74].

وفي معنى انتقاضِ النفيِ بإلاَّ ولمَّا الاستثنائيَّةِ دخولُ النفيِ على النفيِ، ففي هذه الحالِ أيضًا يَؤُولُ المعنى إلى الإثباتِ، فمن ذلك الفعلُ (زال) فهو دالٌّ بوضعِه على النفيِ، ودخولُ النفيِ عليه نفيٌ للنفيِ، فيثبُتُ له معنى الاستمرارِ، يقولُ ابنُ السرَّاج: ((واعلَمْ أنَّ كلَّ نفيٍ معنًى تحقيقٌ للإيجابِ بالفاءِ، نحو: ما زالَ ولَم يَزَلْ، لا تقولُ: ما زالَ زيدٌ قائمًا فأعطِيَكَ. وإنما صارَ النفيُ في معنى الإيجابِ من أجلِ أنَّ قولَهم (زالَ) بغيرِ ذكرِ (ما) في معنى النفيِ، لأنك تريدُ عدمَ الخَبرِ، فكأنَّكَ لو قلتَ: زالَ زيدٌ قائمًا، لكان المعنى زالَ قيامُه، فهو ضدُّ كانَ زيدٌ قائمًا، وكانَ وأَخواتُها إنما الفائدةُ في أخبارِها، والإيجابُ والنفيُ يقعُ على الأخبارِ، فلما كانَ زالَ بمعنى: ما كانَ، ثم أدخِلَتْ (ما) صارَ إيجابًا لأنَّ نفيَ النفيِ إيجابٌ؛ فلذلك لم يجُزْ أنْ يُجابَ بالفاءِ))[75] .

وسيأتي لهذينِ القيدينِ ذكرُ شواهدِهما الشعريَّةِ في محلِّه من البحثِ.

وهذانِ القيدانِ يأتيانِ في سبيلِ خدمةِ السياقِ لأداءِ المعاني؛ إذ إنَّ منزلةَ السياقِ في الدلالةِ على المعنى بالمحلِّ الذي لا يخفَى، يقولُ ابنُ القيِّمِ: ((السياقُ يرشُدُ إلى تبيينِ المجمَلِ، وتعيينِ المحتَمَلِ، والقطعِ بعدَمِ احتمالِ غيرِ المرادِ، وتخصيصِ العامِّ وتقييدِ المطلَقِ، وتنوُّعِ الدلالةِ، وهذا مِنْ أعظَمِ القرائنِ الدالَّةِ على مرادِ المتكلِّمِ، فمَنْ أهملَه غلِطَ في نظرِه، وغالَطَ في مناظرتِه، فانظرْ إلى قولِه تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [76] كيفَ تجِدُ سياقَه يدلُّ على الذليلِ الحقيرِ))[77]

وسواءٌ أقلنا بقولِ عبدِ القاهرِ مقيَّدًا بذينِك القيدَينِ، أم قلنا بأكثريَّةِ دلالةِ هذا الأسلوبِ على سلبِ العمومِ، فقد تعامَلَ أهلُ العلومِ المختَلِفَةِ بأصلِ القاعدَةِ التي قرَّرَها عبدُ القاهر وتفنَّنوا في إثبات الفروقِ بها، من ذلك هذه القواعدُ الدائرةُ بينَ كل وليس[78]:

ففي علمِ الصرفِ يُقالُ: كلُّ قَلْبٍ بَدَلٌ، وليسَ كلُّ بَدَلٍ قَلْبًا. ويُقالُ: كلُّ عِوَضٍ بَدَلٌ، وليسَ كلُّ بَدَلٍ عِوَضًا.

وفي علمِ النحوِ يُقالُ: كلُّ كلامٍ جملةٌ فأكثر، وليس كلُّ جملةٍ كلامًا. ويُقالُ: كلُّ كلام قول، وليس كلُّ قولٍ كلامًا.

وفي علمِ المعاني يُقالُ: كلُّ إخبارٍ إسنادٌ وليسَ كلُّ إسنادٍ إخبارًا. ويُقالُ: كلُّ تناسُبٍ نظْمٌ، وليس كلُّ نظمٍ تناسُبًا.

وفي علمِ البيانِ يُقالُ: كلٌّ تمثيلٍ تشبيهٌ، وليسَ كلٌّ تشبيهٍ تمثيلاً. ويُقالُ: كلٌّ وصلٍ يدُلُّ على فصلٍ، وليسَ كلٌّ فصلٍ يدُلُّ على وصلٍ.

وفي فقهِ اللغةِ يُقالُ: كلٌّ معدولٍ مشتَقٌّ وليسَ كلٌّ مشتَقٌّ معدولاً. ويُقالُ: كلٌّ منكَرٍ أو مجهولٍ أو مرغوبٍ عنه مِنَ الكلماتِ مُماتٌ، وليسَ كلٌّ مُماتٍ منكَرًا أو مجهولاً أو مرغوبًا عنه.

وفي علمِ المنطقِ يُقالُ: كلٌّ إنسانٍ حيوانٌ، وليسَ كلٌّ حيوانٍ إنسانًا. ويُقالُ: كلٌّ خلافَينِ غيرانِ وليسَ كلٌّ غيرَينِ خلافَينِ.

وفي علمِ العقيدةِ يُقالُ: كلٌّ رسولٍ نبيٌّ، وليسَ كلٌّ نبيٍّ رسولاً، وكلٌّ مؤمنٍ مسلِمٌ، وليسَ كلٌّ مسلمٍ مؤمنًا.

وفي علمِ الفقهِ يُقالُ: كلٌّ فقيرٍ مسكينٌ، وليسَ كلٌّ مسكينٍ فقيرًا. ويُقالُ: كلٌّ عَيبٍ مثبِتٌ للردِّ وليسَ كلٌّ مثبِتٍ للردِّ عيبًا.

وفي علمِ أصولِ الفقهِ يُقالُ: كلٌّ قياسٍ نَظَرٌ، وليسَ كلٌّ نَظَرٍ قياسًا. ويُقالُ: كلٌّ استثناءٍ تخصيصٌ، وليسَ كلٌّ تخصيصٍ استثناءً.

وفي علمِ التفسيرِ يُقالُ: كلٌّ تأويلٍ تفسيرٌ، وليسَ كلٌّ تفسيرٍ تأويلاً.

وفي علمِ التجويد يُقالُ: كلٌّ تلاوةٍ قراءةٌ، وليسَ كلٌّ قراءةٍ تلاوةً. ويُقالُ: كلٌّ مطبَقٍ مستعْلٍ وليسَ كلٌّ مستعْلٍ مطبَقًا.

وفي الآدابِ يُقالُ: كلٌّ أمرٍ بالمعروفِ خيرٌ، وليسَ كلٌّ خيرٍ أمرًا بالمعروفِ. ويُقالُ: كلٌّ توبةٍ عذرٌ وليسَ كلٌّ عذرٍ توبةً.

وتحقيقًا للقول المختارِ أتتبَّعُ –ما أمكنني التتبُّعُ– ورودَ (كل) في حَيِّزِ النفيِ في القرآنِ الكريمِ، ثم في الحديثِ بنوعَيه القدسيِّ والنبويِّ، ثم في الآثارِ، ثم في الأمثالِ، ثم في شعرِ شعراءِ عصورِ الاحتجاجِ:

وقوع (كل) في حَيِّزِ النفيِ في القرآن الكريم:

مجموعُ ما وقفتُ عليه من آياتِ الكتاب العزيزِ التي وقعتْ فيها (كل) في حَيِّزِ النفيِ اثنتا عشرةَ آيةً، بقِيتْ فيها (كل) دالةً على عمومِها، ولم يُفهمْ منها إثباتُ الحكمِ لبعضِ أفرادِها؛ وذلك لأحدِ سببَينِ:

الأول: أنَّ دلالةَ المفهومِ المثبِتةَ للمعنى المنفيِ عن أفرادِ (كل) غيرُ معتبَرَةٍ؛ لوجودِ منطوقٍ قاطعٍ مخالِفٍ لدلالةِ مفهومِ المخالَفَةِ تلك، وذلك في أربعِ آياتٍ، وهي قولُه تعالى: ﴿وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾[79] وقولُه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾[80] وقولُه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾[81] وقولُه: ﴿وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾[82] وفيها جميعًا وقعتْ (كل) مفعولاً به.

الثاني: أنَّ النفيَ الذي وقعتْ (كل) في حيِّزِه قد انتقَضَ بإلاَّ أو لمَّا الاستثنائيَّةِ، وذلك في ثماني آياتٍ، وهي:

1 – قولُه تعالى: ﴿ولا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلاَّ عَلَيْهَا﴾[83]

2 – وقولُه: ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلاَّ كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ﴾[84]

3 – وقولُه: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلاَّ آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾[85]

4 – وقولُه: ﴿إِنْ كُلٌّ إِلاَّ كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ﴾[86]

5 – وقوله: ﴿وَزُخْرُفًا وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالآخِرَةُ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾[87]

6 – وقولُه: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[88]

7 – وقولُه: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[89]

8 – وقولُه: ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[90] على قراءةِ تخفيفِ (إن) وتشديدِ (لمَّا)، سواءٌ أُنصبتْ (كل) أم رُفِعَتْ[91].

فالآيتانِ الأُوْلَيانِ وقعتْ فيهما (كل) في موقعِ الفاعليةِ معَ ملاحظةِ أنها وقعتْ في الأولى قبلَ مجيءِ إلا وفي الثانيةِ بعدَها، وفي كلتا الحالَينِ هي في حَيِّزِ النفيِ، والنفيُ منتقضٌ بإلا، فتبقى على عمومِها، ولا يتأتَّى فيها نفيُ العمومِ للسببِ المذكورِ.

والآيتانِ التاليتانِ للأُولَيينِ وقعتْ فيهما (كل) مبتدأ، والنفيُ منتقضٌ بإلاَّ، وكذلك الآياتُ الثلاثُ قبلَ الآيةِ

الأخيرةِ وقعتْ (كل) فيها موقعَ المبتدأ أيضًا غيرَ أنَّ انتقاضَ النفيِ حصَلَ بلمَّا الاستثنائيَّةِ[92]، أمَّا الآيةُ الأخيرةُ فنُوَجِّهُ على أنَّ (إنْ) نافيةٌ على أحدِ التوجيهين فيها، و(كُلاًّ) مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ، تقديرُه: أرَى[93].

هذا، وإذا لم يكنْ لدلالةِ (كل) في حَيِّزِ النفيِ على سلب العموم حضورٌ في القرآنِ الكريمِ على ما ذهَبَ إليه عبدُ القاهرِ، فإنَّ للنهيِ نصيبًا من ذلك؛ إذ إنَّ((النهيَ والنفيَ من وادٍ واحدٍ، ومقتضى ذلك أنْ يطَّرِدَ حكمُ النفيِ في النهيِ، فإذا قلتَ: لا تضرِبْ كلَّ رجلٍ أو كلَّ الرجالِ، يكونُ النهيُ عنِ المجموعِ لا عن كلِّ واحدٍ))[94]. وقد وردتْ (كل) في حيِّزِ النهيِ في القرآنِ الكريمِ في أربعِ آياتٍ، اثنتانِ منها ظاهرتانِ في دلالةِ (كل) على سلبِ العمومِ، لا على عمومِ السلبِ، فيُفهَمُ منهما إثباتُ الحكمِ لبعضِ أفرادِ (كل)، وهما قولُه تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾[95]، وقولُه: ﴿وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾[96]، وفي كلتَيهما وقعتْ (كل) في حيِّزِ النهيِ في موقعِ المفعولِ المطلَقِ النائبِ عنِ المصدرِ، والآيتانِ المتبقيتانِ دلالةُ (كل) فيهما باقيةٌ على عمومِ النهيِ عن جميعِ أفرادِ (كل)، وهما قولُه تعالى: ﴿وَلا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِهِ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾[97] وقوله: ﴿وَلا تُطِعْ كُلَّ حَلاَّفٍ مَهِينٍ﴾[98] يقولُ الطاهرُ بنُ عاشورٍ في دلالةِ (كل) في هذه الآيةِ: ((فَهِيَ هُنَا تُفِيدُ النَّهْيَ الْعَامَّ عَنْ طَاعَةِ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ أَصْحَابِ هَذِهِ الصِّفَاتِ الَّتِي أُضِيفَ إِلَيْهَا (كُلّ) بِالْمُبَاشِرَةِ وَبِالنُّعُوتِ. وَقَدْ وَقَعَتْ كَلِمَةُ (كُلّ) مَعْمُولَةً لِلْفِعْلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ أَدَاةُ النَّهْيِ وَلا يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ النَّهْيَ مُنْصَبٌّ إِلَى طَاعَةِ مَنِ اجْتَمَعَتْ فِيهِ هَذِهِ الصِّفَاتُ بِحَيْثُ لَوْ أَطَاعَ بَعْضَ أَصْحَابِ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَمْ يَكُنْ مُخَالِفًا لِلنَّهْيِ؛ إِذْ لا يَخْطُرُ ذَلِكَ بِالْبَالِ وَلا يَجْرِي عَلَى أَسَالِيبِ الاسْتِعْمَالِ، بَلِ الْمُرَادُ النَّهْيُ عَنْ طَاعَةِ كُلِّ مَوْصُوفٍ بِخَصْلَةٍ مِنْ هَذِهِ الْخِصَالِ بَلْهَ مَنِ اجْتَمَعَ لَهُ عِدَّةٌ مِنْهَا))[99].

وقوع (كل) في حَيِّزِ النفيِ في الحديث والأثَر:

وردتْ (كل) في حَيِّزِ النفيِ في الحديثِ القدسيِّ والنبويِّ وفي الآثارِ عنِ الصحابةِ والتابعينَ وتابعِيهم، غيرَ أنَّ ورودَها في الحديثِ بنوعَيه قليلٌ بالنظرِ إلى ورودِها في الآثارِ، فقد وقفتُ على حديثٍ قدسيٍّ واحدٍ ورَدَ النفيُ الذي وقعتْ (كل) في حَيِّزِهِ دالاًّ على سلبِ العمومِ، وهو حديثُ حارثةَ بنِ وهبٍ (قال الله عز وجل: ليسَ كلُّ مصلٍّ يصلِّي، إنما أتقبَّلُ صلاةً مِمَّنْ تواضعَ لعظمتي، وكَفَّ شهواتِه عن محارمي، ولم يُصِرَّ على معصيتي)[100] الحديثَ، وعلى سبعةِ أحاديثَ نبويَّةٍ[101]، أوردُها بسياقاتها حتى تتَّضِحَ دلالاتُها، منبِّهًا على موضعِ الشاهدِ منها، ثم أعقِّبُ ببيانِ دلالةِ النفيِ الذي وقعتْ (كل) في حيزِه، وهي:

1- روى جابرٌ رضِيَ اللهُ عنه قالَ: دخلَ أبو بكرٍ -رضِيَ اللهُ عنه- على رسولِ اللهِ -صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ- وكانَ يُضْرَبُ بالدفِّ عندَه، فقعَدَ ولم يَزجُرْ لِمَا رأى من رسولِ الله -صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ- فجاءَ عُمَرُ -رضي اللهُ عنه- فلمَّا سمِعَ رسولُ الله صوتَه كفَّ عن ذلك، فلما خرجَا قالتْ عائشةُ -رضي الله عنها-: يا رسولَ الله، كانَ حلالاً فلمَّا دخلَ عمرُ صارَ حرامًا؟ فقالَ صلى الله عليه وسلم: (يا عائشةُ، ليس كلُّ الناسِ مُرْخًى عليه)[102]

2- عن شُعَيْب بن رُزَيْق الطَّائِفِي قَالَ: جَلَستُ إِلَى رجلٍ لَهُ صُحْبَةٌ من النَّبِي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُقَال لَهُ الحكم بن حزن الكُلَفي -فَأَنْشَأَ يحدِّثُ قَالَ : وفدتُ إِلَى رَسُول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- سَابِعَ سَبْعَة -أَو تَاسِعَ تِسْعَة- فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ فَقُلْنَا: يَا رَسُول الله زرناك فَادعُ الله لنا، فَأَمَرَ بِنَا -أَو أَمَرَ لنا- بِشَيْءٍ من التَّمْر، والشأن إِذْ ذَاك دونٌ، فَأَقَمْنَا بهَا أَيَّامًا شَهِدنَا فِيهَا الْجُمُعَة مَعَ رَسُول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ- فَقَامَ متوكِّئًا على عَصًا أَو قَوسٍ فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنى عَلَيْهِ كَلِمَاتٍ خفيفاتٍ طَيِّبَاتٍ مباركاتٍ، ثمَّ قَالَ: (أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُم لن تُطِيقُوا -أَو لن تَفعلُوا- كلَّ مَا أمرْتُم بِهِ، وَلَكِن سدِّدُوا وَأَبْشِرُوا) وفي روايةٍ قال: (قدِمنَا على رَسُولِ الله - صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ- فَشَهِدْنَا مَعَه الْجُمُعَةَ، فَقَامَ فَخَطَبَنَا على قَوسٍ أَو عَصا، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّه لَيْسَ كلُّ مَا أَمرْتُم بِهِ تطيقون، وَلَكِن ائْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُم)[103]

3- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: (مَنْ تَوضَّأَ ثُمَّ توجَّهَ إلى مسجدٍ يصلِّي فيه الصلاةَ، كانَ له بكلِّ خطوةٍ حسنةٌ، ويُمحَى عنه سيِّئَةٌ، والحسنةُ بعشرٍ، فإذا صلَّى ثم انصرَفَ عندَ طلوعِ الشمسِ كُتِبَ له بكلِّ شَعْرَةٍ في جسدِه حسنةٌ، وانقلبَ بحجَّةٍ مبرورةٍ، قال رسولُ اللهِ - صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ -: (وليسَ كلُّ حاجٍّ مبرورًا، فإنْ جلسَ حتى يركَعَ كُتِبَ له بكلِّ حسنةٍ ألفَي ألفِ حسنةٍ، ومَنْ صلَّى صلاةَ الفجرِ فله مثلُ ذلك، وانقلَبَ بعمرةٍ مبرورةٍ، قالَ: وليسَ كلُّ معتَمِرٍ مبرورًا)[104]

4- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلاً قالَ: يا رسولَ الله، يُصلِّي الرجلُ في الثوبِ الواحدِ؟ فقالَ النبيُّ - صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ-: (ليسَ كُلُّكُمْ يَجِدُ ثَوْبَيْنِ)[105]

5- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: أَصَبْنَا نِسَاءً يَوْمَ حُنَيْنٍ فَكُنَّا نَعْزِلُ عَنْهُنَّ، فَقَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ: تَفْعَلُونَ هَذَا وَفِيكُمْ رَسُولُ اللَّهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ؟ فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، فَقَالَ: (مَا كُلُّ مَاءٍ يَكُونُ مِنْهُ الْوَلَدُ، إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئًا لَمْ يَمْنَعْهُ شَيْءٌ)[106]

6- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بن العاص - رضي الله عنهما- قَالَ لَمَّا نَهَى النَّبِيُّ -صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ- عَنِ الأَسْقِيَةِ قِيلَ لِلنَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم -: (لَيْسَ كُلُّ النَّاسِ يَجِدُ سِقَاءً، فَرَخَّصَ لَهُمْ فِي الْجَرِّ غَيْرِ الْمُزَفَّتِ)[107]

7 - (لا تَحِلُّ النُّهْبَى، وَلا يَحِلُّ كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَلا تَحِلُّ الْمُجَثَّمَةُ)[708]

هذه هي الأحاديثُ التي أمكنني الوقوفُ عليها، وفيها وقعتْ (كل) في حيِّزِ النفيِ، وقد جاء النفيُ الذي وقعتْ (كل) في حيِّزِه في تلك الأحاديثِ-سوى الأخيرِ- دالاً على سلبِ العمومِ، أي: على الوِجْهَةِ التي قرَّرها عبدُ القاهرِ وغلَّبها التفتازانيُّ، أما الحديثُ الأخيرُ فدلالةُ (كل) الواقعةِ في حيِّزِ النفيِ فيه باقيةٌ على عمومِها. وموقعُ (كل) في الروايةِ الأولى من الحديثِ الثاني مفعولٌ به وفي الحديثِ الأخيرِ فاعلٌ، وفي ما سوى ذينك وقعتْ إمَّا اسمًا لليسَ، وإمَّا اسمًا لِمَا الحجازيَّةِ أو مبتدأ، وهي في كلِّ ذلك مكوِّنٌ من مكوِّناتِ الجملةِ المنفيَّةِ.

وثمَّةَ حديثانِ وقعتْ فيهما (كل) في حيِّزِ النهيِ، وقد تقدَّمَ أنَّ النفيَ والنهيَ من وادٍ واحدٍ، غيرَ أنَّ دلالةَ النهيِ الذي وقعتْ في حيِّزِه (كل) في أوَّلِهما باقيةٌ على عمومِها؛ إذ لا يُرادُ إثباتُ عكسِ الحكمِ لبعضِ أفرادِ العامِّ، وهو حديثُ (لاَ تَأْكُلُوا لُحُومَ الْحُمُرِ الإِنْسِيَّةِ وَلاَ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ)[109] وهو مرويٌّ بلفظِ النفيِ أيضًا: (لاَ يَحِلُّ لَكُمْ لَحْمُ الْحِمَارِ الأَهْلِيِّ وَلاَ كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ)[110] والصارفُ لدلالةِ سلبِ العمومِ صريحُ التحريمِ المذكورِ في روايات الحديثِ غيرِ المحتَمِلَةِ من قبيلِ: (كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ فَأَكْلُهُ حَرَامٌ) [111]، وفي الحديثِ الآخَرِ جاءتْ دلالةُ النهيِ فيه على سلبِ العمومِ ظاهرةً، أي: على الذي قرَّرَه عبدُ القاهرِ وغلَّبَه التفتازانيُّ، وهو حديثُ (لا تَجْلِسُوا معَ كلِّ عالِمٍ إلا عالِمٍ يدعوكم مِنَ الخَمْسِ إلى الخَمْسِ، ومن الشكِّ إلى اليقينِ، ومن الكِبْرِ إلى التواضُعِ، ومن العداوةِ إلى النصيحةِ، ومن الرياءِ إلى الإخلاصِ، ومن الرغبةِ إلى الزهدِ)[112].

أمَّا **الآثارُ** التي وردتْ فيها (كل) في حَيِّزِ النفيِ عن الصحابةِ والتابعينَ وتابعيهم فأكثرُ من أنْ تُحصَى، وسأكتفي منها بما وقفتُ عليه مِمَّا وردَ عن الصحابةِ الكرامِ- رضي الله عنهم- مقتصِرًا على محلِّ الشاهدِ منها؛ خشيةَ الإطالةِ واكتفاءً بالإحالةِ، وهي:

1- عن عُمَرَ بنِ الخطابِ رضي اللهُ عنه: (ليسَ كلُّ الناسِ يَجِدُونَ الإبِلَ)[113]

2- وعنه أيضًا مخاطبا تميمًا الداريَّ: (يا تميمُ، ليسَ كلُّ الناسِ يَعلَمُ ما تَعْلَمُ)[114]

3- عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي اللهُ عنه: (ما كلُّ أحدٍ يُحْسِنُ القراءةَ)[115]

4- وعنه أيضًا: (وليسَ كلُّ عورةٍ تَظهَرُ ... ليسَ كلُّ مَنْ طَلَبَ وَجَدَ، ولا كلُّ مَنْ تَوَقَّى نَجا ... وليسَ كلُّ مَنْ يَنظُرُ بَصِيرًا ... ليسَ كلُّ مَنْ رَمَى أصابَ)[116]

5- عن عائشةَ رضي الله عنها: (ليسَ كلُّ النساءِ تَجِدُ مَحْرَمًا)[117]

6- عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما: (ليسَ كلُّ جيرانِ المسجدِ يَسَعُه طُهُورُكم)[118]

7- عن أنسٍ رضي الله عنه: (لَيْسَ كُلُّ أَمْرِي كَمَا يَشْتَهِي صَاحِبِي أنْ يكونَ)[119]

8- وعنه أيضًا: (مَا كُلُّ مَا نُحَدِّثُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ سَمِعْنَاهُ مِنْهُ)[120]

9- عن أبي هريرةَ رضي اللهُ عنه: (ليسَ كلُّ الناسِ يعرِفُه)[121]

10- عن البرَاءِ بنِ عازبٍ رضي الله عنه: (مَا كُلُّ الْحَدِيثِ سَمِعْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ)[122]

وظاهرٌ أنَّ (كل) في حَيِّزِ النفيِ في هذه الآثارِ قد جاءتْ مسلوبةَ العمومِ، على ما قرَّرَه عبدُ القاهر وغلَّبه التفتازانيُّ، ومواقِعُ (كل) الإعرابيةُ ظاهرةٌ في كونِها اسمًا لليس أو لمَا الحجازيةِ أو مبتدأ.

وقوع (كل) في حَيِّزِ النفيِ في الأمثال:

حَوَتْ كتُبُ الأمثالِ التي وقفتُ عليها سبعةً من الأمثالِ النثريَّةِ غيرِ الشعريَّةِ التي جاءتْ فيها (كل) واقعةً في حَيِّزِ النفيِ، وجميعُ تلك الأمثالِ دلَّت على نفيِ عمومِ (كل)، أي: ودلَّ المفهومُ على إثباتِ الحكمِ لبعضِ أفرادِها، وثامنُها وقعتْ فيه (كل) في حيِّزِ النهيِ، ودلالتُها فيه على سلبِ العمومِ ظاهرةٌ، وها هي ذي:

1 – ليس كلَّ أوانٍ أحلُبُ وأشرَبُ[123].

2 – ليس كلُّ من سَوَّدَ وجهَه قال: أنا حدَّادٌ[124].

3 – ما كلُّ بارقةٍ تجودُ بمائها[125].

4 – ما كلُّ رامي غَرَضٍ يُصيبُ[126].

5 – ما كلُّ سوداءَ تمرةً، ولا بيضاءَ شحمةً[127].

6 – ما كلُّ عورةٍ تُصابُ[128].

7 – ما كلُّ قولٍ له جوابٌ[129].

8 – لا تطمَعْ في كلِّ ما تسمَعُ[130].

هذه هي الأمثال النثرية التي جاءت فيها (كل) واقعةً في حَيِّزِ النفيِ، والمثلُ الأخيرُ وقعتْ فيه (كل) في حيِّزِ النهيِ، وهي كما نرى دالَّةٌ على ما قرَّره عبدُ القاهرِ وغلَّبه التفتازانيُّ من أنَّ بعضًا كانَ وبعضًا لم يكنْ. و (كل) وقعتْ في المثلِ الأوَّلِ ظرفًا، وفي الثاني اسمًا لليس، وفي الثالث والسابعِ وما بينهما اسمًا لِمَا الحجازيةِ أو مبتدأ، وفي الأخيرِ مجرورةً بحرفِ الجرِّ، وهي في كل ذلك مكوِّنٌ من مكوناتِ الجملةِ المنفيَّةِ سواءٌ أكانتْ عمدةً أم كانتْ مُكْمِلَةً.

وقوعُ (كل) في حَيِّزِ النفيِ في الشعرِ:

لقد كان منطلَقُ عبدِ القاهرِ في تقريرِ هذه المسألةِ بيتًا من الشعرِ لأبي النجم، عَجِبَ عبدُ القاهرِ من ذهابِ الجميعِ إلى أنَّ الشاعرَ أدخَلَ نفسَه بسببِ رفعِ (كل) في البيتِ في شيءٍ إنما يجوزُ عندَ الضرورةِ، ورأوا أنْ ليسَ في نصبِ (كل) ما يكسِرُ له وزنًا يمنعُه من معنى أرادَه، وعدَّ ذلك من التخليطِ بينَ المعاني وعدمِ الوقوفِ على الوجوهِ والفروقِ في رفعِ (كل) ونصبِها إذا وقعتْ في حَيِّزِ النفيِ، وبيتُ أبي النجم الذي جالَتْ فيه الفِكَر هو[131]:

قد أصبحتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعِي
علَيَّ ذنبًا كلُّهُ لمْ أصنَعِ

يقول عبد القاهر: ((ومن العجبِ في هذا المعنى قولُ أبي النجم، من الرجزِ:

قد أصبحتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعِي
علَيَّ ذنبًا كلُّهُ لمْ أصنَعِ

قد حملَه الجميعُ على أنه أدخَلَ نفسَه من رفعِ (كل) في شيءٍ، إنما يجوزُ عندَ الضرورةِ من غيرِ أنْ كانتْ به ضرورةٌ. قالوا: لأنه ليسَ في نصبِ (كل) ما يكسِرُ له وزنًا يمنعُه من معنًى أرادَه. وإذا تأمَّلتَ وجدتَه لم يرتكبْه، ولم يحمِلْ نفسَه عليه إلا لحاجةٍ له إلى ذلك، وإلا لأنه رأى النصبَ يمنعُه ما يريدُ. وذاك أنه أرادَ أنها تدَّعي عليه ذنبًا لم يصنعْ منه شيئًا ألبتةَ، لا قليلاً ولا كثيرًا ولا بعضًا ولا كُلاًّ، والنصبُ يمنَعُ من هذا المعنى، ويقتضي أنْ يكونَ قد أتى مِنَ الذنبِ الذي ادَّعتْه بعضَه))[132]

وفي سياقِ التدليلِ على ما أرادَ عبدُ القاهرِ بيانَه ذكَرَ صدرَيْ بيتينِ آخَرَينِ وقعتْ فيهما (كل) في حَيِّزِ النفيِ، وكانتْ دلالتُها فيهما على نفيِ الشمولِ[133]، أي: على الوجهةِ التي قررَّها، والشطرانِ اللذانِ ذكرَهما ليس قائلاهما من عصورِ الاحتجاجِ النحويِ، وإنما كانَ الغرضُ بيانَ المعنى المرادِ تقريرُه، وأوَّلُهما قولُ أبي العتاهية[134]:

ما كلُّ رأيِ الفَتَى يَدْعُو إلى رَشَدٍ

وآخِرهما قولُ أبي الطيِّبِ المتنبي[135]:

ما كلُّ ما يتمنَّى المرءُ يُدْرِكُهُ

وسأذكُرُ من الشعرِ ما أمكنَني الوقوفُ عليه من شعرِ شعراءِ عصورِ الاحتجاجِ مما وردَتْ فيه (كل) في حَيِّزِ النفيِ، مقسِّمًا تلك الأشعارَ بحسبِ دلالةِ (كل) الواقعةِ في حَيِّزِ النفيِ، على أقسامٍ ثلاثةٍ: مسلوبةِ العمومِ، والباقيةِ على عمومها لمانعٍ سياقِيٍّ، والباقيةِ على عمومِها أيضًا لكن لمقتضًى دلالِيٍّ، ثم أُردِفُ ذلك بما وقعتْ فيه (كل) في حيِّزِ النهيِ مبيِّنًا دلالةَ (كل) في سياقِه، وفي ما سأذكرُ من تلك الأشعارِ غُنْيَةٌ وكفايةٌ بل وزيادةٌ، ولكثرتِها تركتُ بيانَ معانيها لمظانِّها التي أحيل عليها؛ لئلا يطولَ المقامُ:

أولا: الأشعارُ التي جاءتْ فيها (كل) في حَيِّزِ النفيِ، ودلالتُها على سلبِ العمومِ ونفيِ الشمولِ ظاهرةٌ، أي: إنَّ بعضًا كانَ وبعضًا لم يكنْ، وهي:

1 – قولُ عمرو بن عبد الجن[136]:

وَما قَدَّسَ الرُهبانُ في كُلِّ هَيكَلٍ

أَبيلَ الأَبيلِينَ المسيحَ بنَ مَرْيَما

2 – قولُ أبي أذينة[137]:

ما كلُّ يومٍ ينالُ المرءُ ما طَلَبَا

ولا يُسَوِّغُهُ المقدارُ ما وَهَبَا

3 – قولُ بيهس بن هلال الفزاري[138]:

الصَبرُ أَبقى في الإِسا وَأَودَعُ

ما كُلُّ مَن حَدَّثتَهُ مُستَمِعُ

ما كُلُّ مَن يَرجو الإِيابَ يَرجِعُ

والقدَرُ المجلوبُ ليسَ يُدفَعُ

4 – قولُ المهلهل بن ربيعة[139]:

الحَزمُ وَالعَزمُ كانا مِن صَنيعَتِهِ

ما كُلَّ آلائِهِ يا قَومُ أُحصيها

5 – قولُ الشنفرى[140]:

سَأُخلِي لِلظَّعينَةِ ما أَرادَتْ

وَلَستُ بحارِسٍ لَكِ كُلَّ حينِ

6 – قولُ عروةَ بنِ الورد[141]:

ما بالثَّراءِ يَسُودُ كُلُّ مُسَوَّدٍ

مُثْرٍ وَلَكِنْ بِالفِعالِ يَسُودُ

7 – وقولُه أيضًا[142]:

أَقيموا بَني لُبنى صُدورَ رِكابِكُم

فَكُلُّ مَنايا النَفسِ خَيرٌ مِنَ الهَزْلِ

فَإِنَّكُمُ لَن تَبلُغُوا كُلَّ هِمَّتي

وَلا أَرَبي حَتّى تَرَوا مَنبِتَ الأَثْلِ

8 – قولُ السموألِ[143]:

فَلَم يَبلَ ثَوبٌ مِن لِباسٍ عَلَيهِمُ

وَلَم يُحوَجوا لِلنَّعلِ كُلَّ المَنازِلِ

9 – قولُ طَرَفَةَ بنِ العبدِ[144]:

فَيا لَكَ مِن ذي حاجَةٍ حيلَ دونَها

وَما كُلُّ ما يَهوى امرُؤٌ هُوَ نائِلُه

10 – قولُ عنترةَ[145]:

شَرَيتُ القَنا مِن قَبلِ أَن يُشترَى القَنا
وَنِلتُ المُنى مِن كُلِّ أَشوَسَ عابِسِ
فَما كُلُّ مَن يَشري القَنا يَطعَنُ العِدا
وَلا كُلُّ مَن يَلقى الرجالَ بفارسِ

11 – قولُ علقمةَ الفحلِ[146]:

ذَهَبتَ مِنَ الهِجرانِ في غَيرِ مَذهَبِ
وَلَم يَكُ حَقًّا كُلُّ هَذا التَجَنُّبِ

12 – قولُ فاطمةَ بنتِ مُرٍّ الخثعميةِ[147]:

ورأيتُها شرفًا أبوءُ به
ما كلُّ قادحِ زندِه يُوْرِي

13 – وقولُها أيضًا[148]:

وما كلُّ ما يحوي الفتى من تلادِه
لحزمٍ ولا ما فاتَه لتوانِ

14 – قولُ كعبِ بنِ سعدٍ الغنويِّ[149]:

وَأُعرِضُ عَن مَولايَ لَو شِئتَ سَبَّني
وَما كُلَّ يومٍ حِلمُهُ بِأَصيلِ

15 – قولُ أميَّةَ بنِ أبي الصَّلْتِ[150]:

عَطاؤُكَ زَينٌ لامْرِئٍ إِن حَبَوتَهُ
بِبَذلٍ وَما كُلُّ العَطاءِ يَزينُ

16 – قولُ المستَوْغِرِ[151]:

وَما كُلُّ ذي لُبٍّ يُعاشُ بِعَقلِهِ
وَلَكِن إِذا قادَ الأُمورَ حَكيمُها

17 – قولُ عفيفِ بنِ المنذرِ[152]:

فإنْ يَرْقأ العرقوبُ لا يرقأ النَّسا
وما كلُّ مَنْ تلقَى بذلكَ عالمُ

18 – قولُ ابنِ مقبلٍ تميمِ بن أُبَيٍّ[153]:

إِذَا النَّاسُ قَالُوا كَيْفَ أَنْتَ وقَدْ بَدَا
ضَمِيرُ الَّذِي بي قُلْتُ لِلنَّاسِ صَالِحُ
لِيَرْضَى صَدِيقٌ أَوْ لِيَبْلُغَ كَاشِحاً
ومَا كُلُّ مَنْ سَلَّفْتَهُ الوُدَّ نَاصِحُ

19 – وقولُه أيضًا[154]:

فَأَمْسَيْتُ شَيْخًا لاَ جَميعًا صبَابَتِي
ولاَ نَازِعًا مِنْ كُلِّ مَا رَابَنِي يَدَا

20 – قولُ الشماخِ بنِ ضرارٍ الذبيانيِّ[155]:

بَعَجتُ إِلَيهِ البَطنَ ثُمَّ انتَصَحتُهُ
وَما كُلُّ مَن يُلقى إِلَيهِ بِصالِحِ

21 – قولُ الأحمرِ بنِ شجاعٍ[156]:

وإنْ يكفرونا ما صنعْنا إليهمُ
فما كلُّ مَنْ يُؤتَى الصنيعةَ يَشْكُرُ

22 – قولُ القعقاعِ بنِ عمرٍو[157]:

هَتَكتُ بُيوتَ الفُرسِ يَومَ لَقَيتُهُم
وَما كُلُّ مَن يَلقى الحُروبَ بِثائِرِ

23 – قولُ الحطيئةِ[158]:

جاوَرتُ آلَ مُقَلَّدٍ فَحَمِدتُهُم
إِذ لَيسَ كُلُّ أَخي جوارٍ يُحمَدُ

24 – قولُ النجاشيِّ الحارثيِّ[159]:

قَتَلْنَا وَأَبْقَيْنَا وَمَا كُلُّ مَا تَرَى
بِكَفِّ المُذَرِّي يأكُلُ الرَّحَيَانِ

25 – قولُ عمرِو بنِ الأهتَمِ[160]:

نَعِّماني بِشَربَةٍ مِن طِلاءٍ
نَعمتِ النّيمُ مِن شَبا الزَمْهريرِ
مِن كُمَيتٍ أَجادَها طابِخاها
لَم تَمُتْ كُلَّ مَوتِها في القُدورِ

26 – قولُ أبي دهبلٍ الجمحيِّ[161]:

أَلا لا تَقُلْ مَهْلاً فَقَد ذَهَبَ المَهْلُ
وَما كُلُّ مَن يَلحَى مُحِبًّا لَهُ عَقلُ

27 – قولُ أرطأةَ بنِ سُهَيَّةَ[162]:

رمتْكَ فلم تشوِ الفؤادَ جَنُوبُ
وما كلُّ مَنْ يَرمي الفؤادَ يُصِيبُ

28 – قولُ قيسِ بنِ ذُرَيحٍ[163]:

وَما كُلُّ ما مَنَّتكَ نَفسُكَ خالِيًا
تُلاقي وَلا كُلُّ الهَوى أَنتَ تابِعُ

29 – قولُ جِرَانِ العَوْدِ النُّمَيريِّ[164]:

فَتِلْكَ الَّتي حَكَّمتُ في المالِ أَهلَها
وَما كُلُّ مُبتاعٍ مِنَ الناسِ يَربَحُ

30 – قولُ أبي الأسودِ الدؤليِّ[165]:

فَما كُلُّ ذي لُبٍّ بمؤتيكَ نُصحَهُ
وَما كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلبيبِ

31 – وقولُه أيضا[166]:

وَلا تَعجَزَنْ وَالعَجزُ أَوطَأُ مَركَبٍ
فَما كُلُّ مَن يُدعى إلى الرزقِ يُرزَقُ

32 – قولُ القتالِ الكلابيِّ[167]:

فَما الشَرُّ كُلُّ الشَرِّ لا خَيرَ بَعدَهُ
على الناسِ إلاَّ أَن تَذِلَّ رِقابُها

33 – قولُ ابنِ الزِّبِير الأسدي[168]:

أَظنَّ أَبو الحَدراءِ سَجْني تِجارَةً
تُرَجَّى وَما كُلُّ التِّجارَةِ تَربَحُ

34 – قولُ مُزاحمٍ العُقَيْلِيِّ[169]:

وقالَوا تعَرَّفْهَا المَنازلَ مِنْ مِنًى
وما كلَّ مَنْ وافى مِنًى أنا عارِفُ

35 – قولُ حميدٍ الأرقطِ[170]:

فأصْبَحُوا والنَّوى عالي مُعَرَّسِهِمْ
وليسَ كلَّ النَّوَى تُلْقِي المسَاكينُ

36 – قولُ يزيدَ بنِ الطثريَّةِ[171]:

فَما كُلَّ يَومٍ لي بأَرضِكِ حاجَةٌ
وَلا كُلَّ يَومٍ لي إِلَيكِ رَسولُ

37 – قولُ أبي نخيلةَ[172]:

شكرتُكَ إنَّ الشكرَ حبلٌ مِنَ التُّقى
وما كلُّ مَنْ أوليتَه نِعمةً يقضي

ثانيا: الأشعارُ التي جاءتْ فيها (كل) في حَيِّزِ النفيِ، ولم تدلَّ على سلبِ العمومِ، بل بقِيَتْ دالَّةً على عمومِها؛ لمانعٍ سياقِيٍّ، وهو إمَّا انتقاضُ النفيِ بإلاَّ كما في البيتينِ الأوَّلينِ، وإمَّا لحصولِ نفيِ النفيِ كما في أربعةِ الأبياتِ الأخيرةِ، وفي كلتا الحالتينِ يَؤُولُ المعنى إلى الإثباتِ فكأنَّ النفيَ لم يكنْ، وكأنْ لم تقعْ (كل) في حيِّزِه، وقد تقدَّمَ في موضعِه من البحثِ بيانُ وجهِ نفيِ النفيِ في نحو (ما زال)، وبيانُ وجهِ النفيِ بـ(كأنَّ)[173] بما يغني عن إعادته، والأبياتُ هي:

1 – قولُ حاتمٍ الطائيِ[174]:

وَشَكلِيَ شَكْلٌ لا يَقومُ لِمِثْلِهِ
مِنَ الناسِ إلاَّ كُلُّ ذي نِيقَةٍ مِثْلي

2 – قولُ عروةَ بنِ الوردِ[175]:

وَما طالِبُ الحاجاتِ مِن كُلِّ وِجهَةٍ
مِنَ الناسِ إلاَّ مَن أَجَدَّ وَشَمَّرا

3 – قولُ الخنساءِ[176]:

إِنّي سَأَبكي أَبا حَسَّانَ نادِبَةً
ما زِلتُ في كُلِّ إمساءٍ وَإِشراقِ

4 – قولُ ذي الرُّمَّةِ[177]:

فَما زِلتُ أَكسو كُلَّ يَومٍ سَراتَها
خَصاصَةَ مَغْلوفٍ مِنَ الْمَيسِ قاتِرِ

5 – قولُ جريرٍ أو قولُ بعض السلوليِّين[178]:

إذا لم يَزلْ في كلِّ دارٍ عرفتَها
لها ذارفٌ مِن دَمْعِ عينَيكَ يَذْهَبِ

6 – قولُ المهلهلِ بنِ ربيعةَ[179]:

كَأَن لَم يَكُن في (الحِمَى) حَيًّا وَلَم يَرُح
إِلَيهِ عُفاةُ الناسِ أَو كُلُّ رابِحِ
وَلَم يَدعُهُ في النَّكبِ كُلُّ مُكَبَّلٍ
لِفَكِّ إِسارٍ أَو دَعا عِندَ صالِحِ

ثالثا: الأشعارُ التي جاءت فيها (كل) في حَيِّزِ النفيِ، ولم تدل على سلبِ العمومِ، بل بقيت دالة على عمومها؛ لمقتضًى دلالِيٍّ، وهو اقتضاءُ المعنى الإبقاءَ على أصلِ الدلالةِ فيها على العمومِ؛ لئلا يلزمَ فسادُ المعنى بإثباتِ الحكمِ لبعضِ أفرادِها، فهذا على حدِّ قولِه تعالى: ﴿وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾[180]،

وهي:

1 – قولُ عمرِو بنِ الأسودِ[181]:

لا يَصدِفونَ عِن الوَغى بِخُدودِهِم

في كُلِّ سابِغَةٍ كَلَونِ العِظْلِمِ

2 – قولُ عنترةَ[182]:

وَلَيسَ سِباعُ البَرِّ مِثلَ ضِباعِهِ

وَلا كُلُّ مَن خاضَ العَجاجَةَ عَنتَرُ

3 – قولُ لبيدِ بنِ ربيعةَ العامريِّ[183]:

فَدَعي المَلامَةَ وَيبَ غَيرِكِ إِنَّهُ

لَيسَ النَوالُ بِلَومِ كُلِّ كَريمِ

4 – قولُ كعب بن مالك الأنصاري[184]:

وَنَحْنُ أُناسٌ لا نَرَى القَتْلَ سُبّةً

عَلَى كُلِّ من يحمي الذِّمارَ ويمنَعُ

ولكنَّنَا نَقْلِي الفِرَارَ ولا نرى الْ

فِرَارَ لِمَنْ يرجُو العَوَاقبَ يَنْفَعُ

5 – قولُ أبي النجم العِجْليّ[185]:

قد أَصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعى

علَيَّ ذَنْبًا كلَّه لم أَصْنَعِ

6 – وأختِمُ هذا المقامَ ببيتِ عمرِو بنِ قِعَاسٍ المراديِّ، وفيه وقعتْ (كل) في حَيِّزِ النفيِ المؤوَّلِ، أي: غيرِ الصريحِ وهو النفيُ بكأنَّ، غيرَ أنَّ دلالةَ (كل) فيه باقيةٌ على عمومِها؛ لئلا يلزمَ إثباتُ بعضِ الإثمِ والذنبِ قائلَه، وهو قوله[186]:

أَلا يا بَيتُ أَهلُكَ أَوعَدُوني

كَأَنّي كُلَّ ذَنبِهِمُ جَنَيتُ

أي: ما كلَّ ذنبِهم جنيتُ ولا بعضَه، فعلامَ الإيعادُ إذنْ؟ ولو أنَّ المعنى على سلبِ العمومِ، أي: إثباتِ بعضِ الذنبِ لا كلِّه، لكان لإيعادِهم إياهُ وجْهٌ.

رابعا: <u>الأشعارُ التي وقعتْ فيها (كل) في حيِّزِ النهيِ</u>، هي:

1 – قولُ الزبرقانِ بنِ بدرٍ[187]:

فَخُذْ مِنْ أَخيكَ العَفوَ وَاغفِرْ ذُنوبَهُ

<u>وَلا تَكُ في كُلِّ الأُمورِ تُحاسِبُه</u>

2 – قولُ أبي طالبٍ [188]:

فَيا قَومَنا لا تَظلِمونا فَإِنَّنا

مَتى ما نَخَفْ ظُلْمَ العَشيرَةِ نَغضَبِ

وَكُفُّوا إِلَيكُم مِن فُضولِ حُلومِكُم

<u>وَلا تَذهَبوا مِن رَأيِكُم كُلَّ مَذهَبِ</u>

3 – وقولُه أيضًا[189]:

أَعَبدَ مَنافٍ أَنتُمُ خَيرُ قَومِكُم

<u>فَلا تُشرِكوا في أَمرِكُم كُلَّ واغِلِ</u>

ودلالةُ (كل) في الأوَّلَينِ على سلبِ العمومِ ظاهرةٌ، أي: حاسبْه في بعضِها، واذهبُوا بعضَ المذاهبِ لا كلَّها، بخلافِ البيتِ الأخيرِ فبقاؤها على عمومِها أظهرُ؛ ليسلَمَ المعنى مِنَ الفسادِ الذي يقتضيه سلبُ العمومِ، أي: لا تشركوا في أمرِكم أيَّ واغلٍ.

ثانيا وقوع النفي في حيز (كل):

الحديثُ في وقوعِ النفيِ في حيِّزِ (كل) أيسَرُ وأقربُ تناولاً من وقوعِ (كل) في حَيِّزِ النفيِ الذي تقدَّمَ؛ إذ ليسَ ثمَّةَ خلافٌ بينَ العلماءِ في دلالة (كل) التي يقعُ النفيُ في حَيِّزِها، كما هو حاصلٌ في دلالتِها إذا وقعتْ في حَيِّزِ النفيِ، فهي في هذا البابِ باقيةٌ على عمومِها، بل ما جيءَ بها متقدِّمةً لفظًا ورتبةً على النفيِ إلا ليشملَ النفيُ جميعَ أفرادِها، وكذلكَ يُقالُ في مواطنِ ورودِها، فهي أقلُّ بالنظرِ إلى مواطنِ ورودِ (كل) في حَيِّزِ النفيِ؛ إذ لم تقعْ في القرآنِ ولا في الأمثالِ، في حينَ جاءتْ في الحديثِ والأثرِ والشعرِ بقلَّةٍ.

هذا، وقبلَ الإبانةِ عن تلكَ المواضعِ نُبَيِّنُ المرادَ بوقوعِ النفيِ في حيِّزِ (كل)، فهو أنْ يكونَ النفيُ ومدخولُه مُتِمًّا لموقعيَّةِ (كل) في التركيبِ، سواءٌ أكانَ خبرًا عنها، أم كانَ أصلُه الخبرَ، مثلُ: كلُّ الطلابِ لم يحضروا، ونحو: أيقنتُ أنَّ كلَّ لحظةٍ مضتْ لا ترجِعُ.

أمَّا بيانُ مواضعِ الورودِ في الحديثِ والأثرِ والشعرِ فهذا أوانُه:

أما الحديثُ والأثرُ فالعَلَمُ فيه على هذه المسألةِ حديثُ ذي اليدينِ، من حديثِ أبي هريرةَ قالَ: (صلَّى لنا رسولُ اللهِ –صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ– صلاةَ العصرِ فسلَّمَ في ركعتينِ، فقامَ ذو اليدَينِ فقالَ: أَقَصُرَتِ الصلاةُ أم نسيتَ؟ فقال رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: كلُّ ذلكَ لم يكنْ. فقالَ: قد كانَ بعضُ ذلك يا رسولَ اللهِ، فأقبلَ رسولُ الله –صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ– على الناسِ فقالَ: أصَدَقَ ذو اليدين؟ قالوا: نعم، يا رسولَ اللهِ، فأتَمَّ رسولُ الله –صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ– ما بقِيَ من الصلاةِ ثُمَّ سجَدَ سجدتينِ بعدَ السلامِ وهو جالسٌ)[190]

ومعنى موضعِ الشاهدِ من الحديثِ على القولِ الصوابِ كما قالَ النوويُّ: ((لَمْ يَكُنْ لا ذَاكَ وَلا ذَا فِي ظَنِّي، بَلْ ظَنِّي أَنِّي أَكْمَلْتُ الصَّلاةَ أَرْبَعًا، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ، وَأَنَّهُ لا يَجُوزُ غَيْرُه؛ أَنَّهُ جَاءَ فِي رِوَايَاتِ الْبُخَارِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (لَمْ تُقْصَرْ وَلَمْ أَنسَ) فَنَفَى الأَمْرَيْنِ))[191] .

وفي هذا التفسير ((تأييدٌ لما قالَه أصحابُ المعاني: إنَّ لفظَ (كل) إذا تقدَّمَ وعقَبَها النفيُ كانَ نفيًا لكلِّ فردٍ لا للمجموعِ، بخلافِ ما إذا تأخَّرَتْ، كأنْ يقولَ: لم يكنْ كلُّ ذلك، ولهذا أجابَ ذو اليدين في روايةِ أبي سفيان بقولِه: (قد كان بعضُ ذلك))[192].

وقد وردتْ مقولةُ (كلُّ ذلك لم يكنْ) في حديثٍ آخَرَ في سياقٍ مختلِفٍ عن سياقِ حديثِ ذي اليدينِ، وهو حديثُ عبدِ الله بنِ شدَّادٍ عن أبيه قالَ: (خرَجَ علينا رسولُ اللهِ –صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ– في إحدى صلاتَيِ العشيِّ الظهرِ أوِ العصرِ وهو حاملٌ حسنًا أو حسينًا، فتقدَّمَ النبيُّ –صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ– فوضعَه ثم كبَّرَ في الصلاةِ، فسجَدَ بينَ ظَهْرَيْ صلاتِه سجدةً أطالَها، فرفعتُ رأسي فإذا الصبيُّ على ظَهْرِ رسولِ اللهِ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ– وهو ساجدٌ، فرجعتُ في سجودي، فلمَّا قضى رسولُ اللهِ –صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ– الصلاةَ قالَ الناسُ: يا رسولَ اللهِ، إنك سجدتَ بينَ ظَهْرَيْ صلاتِك سجدةً أطلتَها حتى ظنَّنا أنه قد حدَثَ أمرٌ وأنه يُوحَى إليك، قالَ: كلُّ ذلك لم يكنْ، ولكنَّ ابني ارتحلَني، فكرهتُ أنْ أُعجِلَه حتى يقضِيَ حاجتَه)[193].

وبلفظِ حديثِ ذي اليدينِ السابقِ أجابَ ابنُ مسعودٍ السائلَ بقولِه: (كلُّ ذلك لم يكنْ)، (فعن القاسمِ بنِ عبدِ الرحمنِ قالَ: أخَّرَ الوليدُ بنُ عقبةَ الصلاةَ، فأمَرَ ابنُ مسعودٍ المؤذِّنَ فثوَّبَ بالصلاةِ، ثم تقدَّمَ فصلَّى بالناسِ، فأرسلَ إليه الوليدُ: ما صنعتَ؟ أجاءَك من أميرِ المؤمنينِ حدَثٌ أم ابتدعتَ؟ فقالَ ابنُ مسعودٍ: كلُّ ذلك لم يكنْ، ولم يأمرِ اللهُ علينا ورسولُه –صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ– أنْ ننتظرَكَ بصلاتِنا وأنتَ في حاجتِك)[194]

وفي معنى حديثِ ذي اليدينِ قولُ ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهما: (كلُّ ذلك لا أقولُ) في حديثِ أبي صالحٍ الزياتِ عن أبي سعيدٍ الخدريِّ رضي اللهُ عنه قالَ: (الدينارُ بالدينارِ والدرهمُ بالدرهمِ، فقلتُ له: فإنَّ ابنَ عباسٍ لا يقولُه، فقالَ أبو سعيدٍ: سألتُه، فقلتُ: سمعتَه من النبيِّ –صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ– أو وجدتَه في كتابِ اللهِ؟ قالَ: كلُّ ذلك لا أقولُ، وأنتم أعلَمُ برسولِ اللهِ – صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ– منِّي، ولكنَّني أخبرني أسامةُ أنَّ النبيَّ –صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ– قالَ: لا ربا إلا في النسيئةِ)[195]

و(كل) في هذا الأثرِ مُحتَمِلَةٌ للرفعِ وللنصبِ[196]، فأمَّا على الرفعِ فلا إشكالَ، أي: كلُّ ذلك لا أقولُه، فالنفيُ واقعٌ في حيِّزِ (كل)، ودلالةُ النفيِ على عمومِ السلبِ ظاهرةٌ، ويكونُ الأثرُ موافقًا لحديثِ ذي اليدين لفظًا ومعنًى، وأمَّا على النصبِ فـ(كل) واقعةٌ في حَيِّزِ النفيِ، أي: لا أقولُ كلَّ ذلك، ودلالتُها على عمومِ

السلبِ أيضًا لا على سلبِ العمومِ؛ لمانعٍ دلالِيٍّ، على حدِّ قولِه تعالى: ﴿وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾[197] قال ابنُ حجرٍ: ((بنصبِ (كل)؛ على أنه مفعولٌ مقدَّمٌ، وهو في المعنى نظيرُ قولِه عليه الصلاةُ والسلامُ في حديثِ ذي اليدينِ (كلُّ ذلك لم يكنْ) فالمنفيُّ هو المجموعُ، وفي روايةِ مسلمٍ: فقالَ لم أسمعْه من رسولِ الله -صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ ولا وجدتُه في كتابِ اللهِ عزَّ وجلَّ))[198] ولو أنَّ ابنَ حجرٍ قالَ: فالمنفيُّ هو الجميعُ لا المجموعُ لكانَ أولى؛ ليوافِقَ ما قرَّرَه سلَفًا من حديثِ ذي اليدينِ، وما أكَّدَه لاحقًا من روايةِ مسلمٍ[199].

أما قولُ أبي بكرٍ الصديق رضي الله عنه: (كل ذلك لا يتكلم) في حديث حذيفة بن اليمان عنه قالَ: (أصبحَ رسولُ اللهِ -صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ- ذاتَ يومٍ، فصلَّى الغداةَ ثُمَّ جلَسَ حتى إذا كانَ من الضُّحَى ضَحِكَ رسولُ اللهِ -صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ- وجلَسَ مكانَه حتى صلَّى الأولى والعصرَ والمغربَ والعشاءَ، كلُّ ذلك لا يتكلَّمُ حتى صلَّى العشاءَ الآخرةَ)[200] فليسَ من وقوعِ النفيِ في حَيِّزِ (كل)؛ لأنَّ النفيَ واقعٌ في جملةٍ أخرى غيرِ التي وقعتْ فيها (كل)، والتقديرُ: جرى كلُّ ذلك وهو لا يتكلَّمُ. ومثلُه آثارٌ أُخَرُ، أذكُر بعضًا منها:

- عن زيدِ بنِ أسلَمَ عن أبيه أنَّ رسولَ اللهِ -صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ- كانَ يسيرُ في بعضِ أسفارِه وعمرُ بنُ الخطَّابِ يسيرُ معَه ليلاً، فسألَه عمرُ عن شيءٍ فلم يُجِبْه، ثم سألَه فلم يُجِبْه ثم سأله فلم يُجِبْه، فقالَ عمرُ: ثكلتْكَ أمُّكَ عُمَرُ، نزرتَ رسولَ اللهِ -صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ- ثلاثَ مرَّاتٍ، كلُّ ذلك لا يُجيبُك[201]

- عن عبدِ خيرٍ قالَ أُتِيَ عليٌّ بإناءٍ فيه ماءٌ، فأخَذَ بيمينِه الإناءَ فأكفأه على يدِه اليسرى ثمَّ غسلَ كفَّيهِ، ثم أخذَ بيدِه اليمنى الإناءَ فأفاضَ على يدِه اليسرى ثم غسلَ كفَّيهِ، فعلَه ثلاثَ مرَّاتٍ، كلُّ ذلك لا يُدخِلُ يدَه في الإناءِ[202]

- عن قتادةَ بنِ أبي أميَّةَ أنه سمِعَ عبادةَ بنَ الصامتِ يقولُ: إنَّ رجلاً أتى رسولَ اللهِ -صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ- فقالَ: يا رسولَ اللهِ، ما مُدَّةُ أمَّتِكَ مِنَ الرخاءِ؟ فلم يَرُدَّ عليه شيئًا حتى سألَه ثلاثَ مرَّاتٍ، كلُّ ذلك لا يُجيبُه[203]

- عن عَمرِو بنِ شعيبٍ عن أبيه عن جدِّه قالَ: اعتمَرَ النبيُّ -صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ- ثلاثَ عُمَرٍ، كلُّ ذلك لا يَقطَعُ التلبيةَ حتى يستَلِمَ الحجَرَ)[204]

فهذه الآثارُ ليستْ مِمَّا وقعَ النفيُ فيها في حيِّزِ (كل)، بلِ النفيُ من جملةٍ أخرى غيرِ جملةِ (كل)، والتقديرُ في أولاها ولْيُقَسْ عليها سواها: يحصُلُ أو يكونُ كلُّ ذلك وهو لا يجيبُك.

وقد وردَ النهيُ في حيِّزِ (كل) في الأثرِ، ودلالةُ (كل) فيه على عمومِ السلبِ، وذلك في ما رواه عبدُ الرزاقِ عن ابنِ جريجٍ قالَ: قلتُ لعطاءٍ: الرجلُ يتمطَّى في الصلاةِ، قالَ: لم يبلغْني فيه شيءٌ، ولكنِّي لا أحبُّه، قلتُ: فيقعقِعُ الرقبةَ والأصابعَ وغيرَ ذلك في الصلاةِ، قالَ: أكرهُه، قلتُ: التنخعُ أوِ الامتخاطُ والبزاقُ وإدخالُ الرجلِ يدَه في أنفِه، قالَ: لا تفعلْه في الصلاةِ، قلتُ: فالاحتكاكُ في الصلاةِ والارتداءُ والاتِّزارُ في الصلاةِ، قالَ: كلُّ ذلك لا تفعلْه في الصلاةِ)[205].

أمَّا ورودُ النفيِ في حيِّزِ (كل) في الشعرِ فقد وقفتُ منه على بيتينِ غيرِ بيتِ أبي النجمِ المتقدِّمِ وهو قولُه[206]:

قد أَصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعى
علَيَّ ذَنْبًا كلُّه لم أَصْنَعِ

الذي يحتمِلُ أنْ تكونَ (كل) فيه واقعةً في حَيِّزِ النفيِ، وأنْ يكونَ النفيُ واقعًا في حَيِّزِها، وعلى الأوَّلِ يتعيَّنُ نصبُ (كل) مفعولاً مقدَّمًا، وعلى الثاني يتعيَّنُ رفعُها مبتدأ، وخبرُها (لم أصنعِ) محذوفَ العائدِ، ورفعُ (كل) ونصبُها روايتانِ في البيتِ[207] والناسُ في الاختيارِ على وجهينِ:

الأول: مَنْ راعَى المبنَى –ولم يُهمِلِ المعنَى– رجَّحَ النصبَ، وضعَّفَ الرفعَ؛ فرارًا مِنَ الوقوعِ في الضرورةِ بحذفِ عائدِ الخبر بلا مُوجِبٍ، يقولُ سيبويه: ((ولا يحسُنُ في الكلامِ أنْ يَجْعَلَ الفعلَ مبنيًّا على الاسمِ ولا يَذْكُرَ علامةَ إضمارِ الأوَّلِ حتى يَخرُجَ من لفظِ الإعمالِ في الأوَّلِ ومن حالِ بناءِ الاسمِ عليه ويَشْغَلَه بغيرِ الأوَّلِ حتى يَمتنِعَ من أنْ يكونَ يَعْمَلُ فيه، ولكنَّه قد يجوزُ في الشعرِ، وهو ضعيفٌ في الكلامِ، قالَ الشاعرُ وهو أبو النجم العِجْليُّ:

قد أَصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعى

علَيَّ ذَنْبًا كلُّه لم أَصْنَعِ

فهذا ضعيفٌ، وهو بمنزلتِه في غيرِ الشَّعرِ؛ لأنَّ النصبَ لا يَكْسِرُ البيتَ ولا يُخِلُّ به تركُ إظهارِ الهاءِ وكأنَّه قالَ: كلُّه غيرُ مصنوعٍ))[208] فالنصبُ عندَ سيبويهِ هو الوجهُ الأكثرُ والأعرفُ كما صرَّحَ بذلك بعدُ[209] ، مع أنَّه أبقى دلالةَ روايةِ النصبِ على عمومِ السلبِ حينَ حمَلَها على معنى روايةِ الرفعِ غيرِ المحتملةِ، فقال: (وكأنه قال: كلُّه غيرُ مصنوع).

وقد تقدَّمَ أنَّ البيتَ على روايةِ النصبِ معدودٌ في الأشعارِ التي جاءتْ فيها (كل) في حَيِّزِ النفيِ، ولم تدُلَّ على سلبِ العمومِ، بل بقيتْ دالةً على عمومِها؛ لمقتضًى دلاليٍّ، وهو اقتضاءُ المعنى الإبقاءَ على أصلِ الدلالةِ فيها على العمومِ؛ لئلا يلزَمَ فسادُ المعنى بإثباتِ الحكمِ لبعضِ أفرادِها، وأنها على حدِّ قولِه تعالى: ﴿وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾[210].

الثاني: مَنْ راعَى المعنى وحمَلَ عليه المبنَى، أوجَبَ رفعَ (كل) وتعجَّبَ مِنَ القولِ بخلافِه، يقولُ عبدُ القاهرِ: ((ومِنَ العجَبِ في هذا المعنى قولُ أبي النجمِ، مِنَ الرجزِ:

قد أصبحتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعِي

علَيَّ ذنبًا كلُّهُ لمْ أصنَعِ

قد حملَه الجميعُ على أنَّه أدخَلَ نفسَه من رفعِ (كل) في شيءٍ، إنما يجوزُ عندَ الضرورةِ من غيرِ أنْ كانتْ به ضرورةٌ. قالوا: لأنه ليسَ في نصبِ (كل) ما يكسِرُ له وزنًا يمنعُه من معنًى أرادَه. وإذا تأمَّلتَ وجدتَه لم يَرتكِبْه، ولم يَحمِلْ نفسَه عليه إلا لحاجةٍ له إلى ذلك، وإلا لأنه رأى النصبَ يمنعُه ما يريدُ. وذاك أنه أرادَ أنها تدَّعِي عليه ذنبًا لم يصنعْ منه شيئًا ألبتةَ، لا قليلاً ولا كثيرًا ولا بعضًا ولا كُلاًّ، والنصبُ يمنَعُ من هذا المعنى، ويقتضي أنْ يكونَ قد أتى من الذنبِ الذي ادعتْه بعضَه))[211]

والبيتُ بروايةِ رفعِ (كل) التي أوجبَها عبدُ القاهرِ؛ استظهارًا للمعنى، محلُّه في البحث هاهنا، ففيه وقَعَ النفيُ في حيِّزِ (كل) ودلَّ المعنى على عمومِ السلبِ، وأنْ ليسَ شيءٌ مِنَ الذنبِ قد أتاه الشاعرُ.

أمَّا البيتانِ الآخَرانِ اللذانِ وقعتْ فيهما (كل) في حيِّزِ النفيِ دالَّةً على عمومِ السلبِ، فهما:

1 – قولُ طَرَفَةَ بنِ العبدِ[212]:

أَسلَمَني قَومي وَلَم يَغضَبوا

لِسَوأَةٍ حَلَّتْ بِهِم فادِحَه

كُلُّ خَليلٍ كُنتُ خالَلْتُهُ

لا تَرَكَ اللَهُ لَهُ واضِحَه

كُلُّهُمُ أَروَغُ مِن ثَعلَبٍ

ما أَشبَهَ اللَيلَةَ بِالبارِحَه

2 – قولُ أبي ذُؤيبٍ الهذليِّ[213]:

وَإِذا المَنِيَّةُ أَنشَبَتْ أَظفارَها

أَلفَيتَ كُلَّ تَميمَةٍ لا تَنفَعُ

وتجدرُ الإشارةُ إلى أن خروجَ النفيِ في قولِ طَرَفةَ: (لا تَرَكَ اللَهُ) إلى معنى الدعاءِ لا ينقُضُ وقوعَ النفيِ في حيِّزِ (كل) في البيتِ؛ لأنَّ الدلالةَ الثانويةَ (الدعاء) لم تُحوِّلْ دلالةَ النفيِ إلى الإثباتِ، وغاية ما هنالك أنها حوَّلتْ دلالتَه من الإخبارِ إلى الإنشاءِ معَ الإبقاءِ على دلالةِ الإزالةِ أو التركِ أو السلبِ (النفي) قائمةً، وبقيتْ لأجلِ ذلك دلالةُ (كل) على عمومِ السلبِ سالمةً، كما

هو الشأنُ في دلالةِ وقوعِ (كل) في حيِّزِ النفيِ أوِ النهيِ، من جهةِ أنَّ النفيَ من بابِ الإخبارِ والنهيَ من بابِ الإنشاءِ، ودلالةُ (كل) فيهما على سلبِ العمومِ.

أما قولُ عَمرِو بنِ معدي كربٍ[214]:

ولقد أجمعُ رِجلَيَّ بها

حَذَرَ الموتِ وإنّي لَفَرورُ

ولقد أعطِفُها كارهةً

حين للنفس من الموت هَريرُ

كلُّ ما ذلك منّي خُلُقٌ

وبكلٍّ أنا في الرَّوعِ جديرُ

فـ(ما) الواقعةُ بعدَ (كل) زائدةٌ وليستِ النافيةَ، والمعنى كما نصَّ عليه المرزوقيُّ: ((كل ما وصفتُ عادةٌ منِّي وطبيعةٌ، وبفعلِ كلِّه أنا خليقٌ في الرَّوْع))[215] فالمعنى – إذن– على الإثبات وليس مِمَّا وقعَ فيه النفيُ في حيِّز (كل).

فهذا غايةُ ما وقفتُ عليه من وقوعِ النفيِ في حيِّزِ (كل) في الحديثِ والأثرِ والشعرِ، وهو ظاهرٌ في قلَّةِ الورودِ بالنظرِ إلى ورودِ (كل) في حَيِّزِ النفيِ.

الهوامش:

(1) ينظر: أحكام كل وما عليه تدل: 5 من مقدمة المحقق.

(2) ينظر: نظرات دقيقة حول (بعض وكل) في الأساليب العربية: 165–170، ووقفتان في التصحيح اللغوي مع (الكل والبعض) و(الغير): 11–34.

(3) ينظر: مغني اللبيب: 255–268، والبحر المحيط في أصول الفقه: 2/229–234، والكليات: 742–745.

(4) ينظر: كتاب سيبويه: 2/407، والمذكر والمؤنث: 2/262–268، وأمالي ابن الشجري: 1/59، وأحكام كل وما عليه تدل: 30 فما بعدها، ومغني اللبيب: 258–264، وهمع الهوامع: 2/598–599.

(5) الإسراء: 13.

(6) آل عمران: 30.

(7) المؤمنون: 53.

(8) ينظر: كتاب سيبويه: 2/82، 110، وأمالي ابن الشجري: 1/327.

(9) ينظر: مغني اللبيب: 257–258.

(10) آل عمران: 185.

(11) مريم: 95.

(12) ينظر: أمالي ابن الشجري: 1/233، وشرح الكافية:1/293، 2/101، وأحكام كل وما عليه تدل: 71 وما بعدها، ومغني اللبيب: 264، وشرح الأشموني: 2/250.

(13) الأنعام: 84.

(14) ينظر: كتاب سيبويه: 2/114–115.

(15) ينظر: كتاب سيبويه: 2/82، 110، وشرح المفصل: 1/120، وشرح الكافية: 1/189، 2/46، 133/2، 236/2.

(16) ينظر: المقتضب: 3/243 (الهامش)، وأمالي ابن الشجري: 1/233، وشرح الكافية: 1/293، وحاشية الصبان: 2/250، ونظرات دقيقة حول (بعض وكل) في الأساليب العربية: 165–170، ووقفتان في التصحيح اللغوي مع (الكل والبعض) و (الغير): 11–34.

(17) البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في: رسالة الغفران: 457، وهو في ديوان سحيم:41 برواية لا شاهد فيها:

رأيتُ الغنيَّ والفقيرَ كلَيهما إلى الموتِ يأتي منهما الموتُ مَعْمَدا

(18) ينظر: شرح شذور الذهب: 183، ومغني اللبيب: 611.

(19) البقرة: 116.

(20) ينظر: كتاب سيبويه: 3/103، وأمالي ابن الشجري: 2/551، 3/184، وشرح الكافية:1/102، ومغني اللبيب: 268، وهمع الهوامع: 1/403–405.

(21) ينظر: شرح ابن عقيل: 2/128، وشرح التسهيل لناظر الجيش: 4/1819، 1825، والمقاصد الشافية: 3/226، وشرح الأشموني: 2/112–113، وظاهرة النيابة في العربية: 297.

(22) النساء: 129.

(23) ينظر: جامع الدروس العربية: 3/50، وظاهرة النيابة في العربية: 323.

(24) ينظر: أمالي ابن الشجري: 3/166، وشرح الكافية: 2/114، والبحر المحيط: 1/147، وأحكام كل وما عليه تدل: 78، ومغني اللبيب: 266، وهمع الهوامع: 2/600.

(25) البقرة: 20.

(26) ينظر: أمالي ابن الشجري: 1/234، 237، وشرح الكافية: 1/293.

(27) ينظر: كتاب سيبويه: 2/12، 116، ومغني اللبيب: 256، وهمع الهوامع: 2/597، وحاشية ياسين على التصريح: 1/131.

(28) البيت للأشهب بن رميلة في: كتاب سيبويه: 1/186، وسر صناعة الإعراب: 2/536–537، والمحتسب: 1/185، وشرح المفصل: 3/155، وخزانة الأدب: 2/7، و27، وينسب لحريث بن محفض، ينظر: خزانة الأدب: 2/29.

(29) ينظر: شرح الأشموني: 3/75–76.

(30) الحجر: 30.

(31) ينظر: كتاب سيبويه: 1/65، والمقتضب: 4/195، والأصول في النحو: 2/69، 75، وأمالي ابن الشجري: 2/21، ونزع الخافض في الدرس النحوي: 317–320.

(32) البيت لأبي دؤاد الأيادي في: كتاب سيبويه: 1/66، والأصمعيات: 191، وشرح المفصل: 3/26، وشرح عمدة الحافظ: 1/500. وقيل لعدي بن زيد، ينظر: الكامل: 1/376، 2/1002. وبلا نسبة في: المحتسب: 1/281، ومغني اللبيب: 382، وشرح ابن عقيل: 3/56، وشرح الأشموني: 2/273، وخزانة الأدب: 10/481.

(33) ينظر: دلائل الإعجاز: 278.

(34) ينظر: مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح: 1/427–446، وعروس الأفراح: 1/427–447.

(35) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج: 2/96–97، والبحر المحيط في أصول الفقه: 2/231–233.

(36) ينظر: إيساغوجي: 276، وأحكام كل وما عليه تدل: 60–64، وعروس الأفراح: 1/428، وشرح المواقف: 1/115، 222، 8/145.

(37) ينظر: مجمع الأمثال:3/111، 275، وعمدة القاري: 4/266، وخزانة الأدب: 1/359، وروح المعاني: 14/187، 15/109.

(38) حاشية ياسين على شرح التصريح: 1/17–18. وينظر: 1/102، 1/127.

(39) نفسه.

(40) ينظر: شرح الكافية 1/16.

(41) نفسه.

(42) دلائل الإعجاز: 285.

(43) ينظر: لسان العرب: (نفي)، والتعريفات: 314.

(44) ينظر: شرح المفصل: 8/107، والإتقان في علوم القرآن: 3/229، ومعاني النحو: 4/162–198، وأساليب النفي في القرآن:

137– 260، وأمَّات الأبواب النحوية: 183.

(45) ينظر: خزانة الأدب: 545/8، وأساليب النفي في القرآن: 137–260.

(46) شرح الكافية: 245/2. وينظر الأصول في النحو: 184/4–185، وشرح التسهيل: 34/4–35، وشرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد: 4220/8–4221، وهمع الهوامع: 390/2–391، وشرح الأشموني: 305/3.

(47) ينظر: لسان العرب: (حوز)، وتاج العروس: (حوز)، والمعجم الوسيط: 213/1. وللحيِّزِ عند المتكلِّمين والحكماءِ –كما يسمِّيهم الجرجانيُّ والمناويُّ والتهانويُّ– تعريفاتٌ ليستْ ببعيدةٍ عن معناه في اللغة. ينظر: التعريفات: 99، والتوقيف على مهمات التعاريف: 150، وكشاف اصطلاحات الفنون: 407/1–410.

(48) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: 406/1.

(49) ينظر: دلائل الإعجاز: 278–285.

(50) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: 70–71، وعروس الأفراح: 1/ 432، ومغني اللبيب: 265، والمصباح المنير: 851–852، والبحر المحيط في أصول الفقه: 233/2، وعمدة القاري: 266/4، والكليات: 743، وإرشاد الفحول: 297/1، ومعاني النحو: 120/4، 193.

(51) دلائل الإعجاز: 278.

(52) الرجز له في: ديوانه: 256، وكتاب سيبويه: 85/1، و127، و137، و146.

(53) دلائل الإعجاز: 278.

(54) ينظر: معاني العلامة التفتازاني على تلخيص المفتاح: 441/1.

(55) ينظر: حاشية الصبان: 74/3–75، وروح المعاني: 187/14، 109/15، والتحرير والتنوير: 92/3، 167/21، 71/29، والنحو الوافي: 515/3 .

(56) البقرة: 276.

(57) الحج: 38.

(58) لقمان: 18.

(59) الحديد: 23.

(60) مختصر معاني العلامة التفتازاني على تلخيص المفتاح: 441/1 .

(61) التحرير والتنوير: 167/21.

(62) ينظر: نفسه: 92/3 .

(63) هذا صدرُ بيت له في ديوانه: 239، وعَجُزُه: ليالِيَ لاقَيْنا جُذامَ وحِمْيَرا.

(64) التحرير والتنوير: 92/3.

(65) ينظر: عروس الأفراح: 431/1، والإبهاج في شرح المنهاج: 96/2–97، وشرح الكوكب المنير: 127/3، وحاشية ابن حمدون: 90/1.

(66) لقمان: 18.

(67) مغني اللبيب: 265. وينظر: الإتقان في علوم القرآن:218/2.

(68) الحديد: 23.

(69) الكليات: 743.

(70) ينظر: أحكام كل وما عليه تدل: 63، والإبهاج في شرح المنهاج: 97/2–98، وعروس الأفراح: 445/1، وشرح الكوكب المنير: 127/3.

(71) مريم: 93.

(72) ينظر في تفسير الآية: جامع البيان: 260/18–261، وفتح القدير: 352/3.

(73) الطارق: 4. وينظر في توجيهها: كتاب سيبويه: 139/2، والنشر: 291/2، ومعجم القراءات: 377/10–379.

(74) ينظر في تعدد القراءات في هذه الآية وفي توجيهها: كتاب سيبويه: 139/2، والتبيان: 1281/2، والنشر: 291/2، ومعجم القراءات: 377/10–379. وسيأتي مزيدُ بيانٍ في هذه الآية وفي مثيلاتها.

(75) الأصول في النحو: 184/4. وينظر: شرح الكافية: 291/2، وشرح قطر الندى: 99.

(76) الدخان: 49.

(77) بدائع الفوائد: 9/4. وينظر في أهمية السياق ومكانته: دلالة السياق: 50، والسياق وتوجيه دلالة النص: 141، ودلالة السياق في القصص القرآني: 15.

(78) هاهنا أمران ينبغي التنبيه عليهما: أولُهما: أنَّ الغرَضَ مِنَ الأمثلةِ المعروضَةِ إنما هو إثباتُ دلالةِ (كل) في الشطرِ الثاني منها الموافقِ لوقوعِ (كل) في حيِّزِ النفي، وهي سلبُ العمومِ مع ثبوتِ المعنى لبعضِ أفرادِ العامِّ، وإنْ كانتْ أشْطُرُ الأمثلةِ الأُوَلُ ليس مِمَّا وقعَ النفيُ في حيِّزِها، وآخِرُهما: أنَّ تتبُّعَ معاني تلك الأمثلةِ يطول، والسبيلُ إلى معرفةِ ذلك يكونُ بالوقوفِ عليها في مظانِّها مِنَ العلومِ التي تتدرجُ فيها، وتسهيلاً على القارئ الكريمِ أشير إلى كتابَي (مفردات ألفاظ القرآن) للراغب الأصفهاني، و(المثل السائر) لابن الأثير، فقد اشتملا على جملةٍ كبيرةٍ منها مفرَّقةً معَ بيانِ معانيها.

(79) البقرة: 276.

(80) الحج: 38.

(81) لقمان: 18.

(82) الحديد: 23.

(83) الأنعام: 164.

(84) لقمان: 32.

(85) مريم: 93.

(86) ص: 14.

(87) الزخرف: 35.

(88) يس: 32. أما قراءة تخفيف الميم من (لمَّا)، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو والكسائي وأحد الوجهين عن هشام، فلها توجيه آخَر، وهو أن (ما) زائدة و(إن) مخففة، ينظر: كتاب سيبويه: 139/2،

والنشر: 291/2، وإتحاف فضلاء البشر: 400/2، ومعجم القراءات: 481/7.

(89) الطارق: 4. أما قراءة تخفيف الميم من لمَّا، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي وابن جماز وأحد الوجهين عن هشام، فلها توجيه آخَر، وهو أن (ما) زائدة و(إن) مخففة، ينظر: كتاب سيبويه: 139/2، والنشر: 291/2، ومعجم القراءات: 377/10-379.

(90) هود: 111.

(91) قرأ بتخفيف (إنْ) وتشديد (لمَّا) مع نصب (كل) أبوبكر شعبة عن عاصم، وقرأ بتخفيف (إنْ) وتشديد (لمَّا) مع رفع (كل) أبيّ بن كعب والحسن البصري بخلاف عنه وإبان بن ثعلب. ينظر في تعدد القراءات في هذه الآية وفي توجيهها: جامع البيان 494/15، وإعراب القراءات السبع وعللها: 294/1-296، والمحتسب: 328/1، والتبصرة: 543، وحجة القراءات: 350-353، والتبيان: 716/2-717، وإعراب القراءات الشواذ: 672/1-674، والبحر المحيط: 216/6-217، والنشر في القراءات العشر: 290/2-291، ومعجم القراءات: 144/4.

(92) ينظر: جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: 423، ومغني اللبيب: 370-371.

(93) ينظر: مغني اللبيب: 372.

(94) الإبهاج في شرح المنهاج: 97/2. وينظر: عروس الأفراح: 445/1.

(95) النساء: 129. وينظر في تفسيرها: جامع البيان: 284/9، وتفسير القرآن العظيم: 430/2.

(96) الإسراء: 29. وينظر في تفسيرها: جامع البيان: 433/17، والتحرير والتنوير: 84/15-85.

(97) الأعراف: 86. وينظر في تفسيرها: جامع البيان: 556/12.

(98) القلم: 10.

(99) التحرير والتنوير: 70/29-71.

(100) الحديث رواه الديلمي في: الفردوس بمأثور الخطاب: 179/3، برقم (4485)، وهو كذلك في: كنز العمال: 530/7، برقم (20104) وينظر في شرح الحديث والحكم على سنده بالضعف في: الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية: 157، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: 365/2-366، برقم (950) والحديثُ مرويٌّ في بعضِ دواوينِ السنَّةِ بألفاظٍ متقاربةٍ مثل: (ليس كلُّ مصلٍّ أتقبَّلُ صلاتَه) وفي بعضِها مرويٌّ بلفظٍ ليس فيه محلُّ الاستشهادِ، مثلُ: (إنما أتقبَّلُ الصلاةَ مِمَّنْ تواضَعَ بها لعظمتي) الحديثَ. ينظر: إتحاف السادة المتقين: 36/3.

(101) قد تُذكَرُ مقولاتٌ من هذا البابِ، ويُظَنُّ أنها من الحديثِ النبويِّ لكنْ لا إسنادَ لها، لذلك لم أوردْها هاهنا من قبيلِ (ما كلُّ مرَّةٍ تسلَمُ الجرَّةُ) و (ما كلُّ ما يُعلَمُ يُقالُ) وقد أوردَهما المعنيُّونَ بذكرِ الأحاديثِ المشهورةِ على ألسنةِ الناسِ وإن لم يثْبُتْ لهما إسنادٌ. ينظر: كشف الخفا ومزيل الإلباس: 251/2.

(102) الحديث أورده الحكيم الترمذي في نوادر الأصول، الأصل المائة، من حديث جابر: 560/1، وهو في كنز العمال: 248/4 برقم (10378). و(مرخًى عليه) أي: مُوسَّعٌ عليه في رِزْقه ومَعِيشَتِه. ينظر: النهاية في غريب الحديث: 194/2.

(103) الحديث بالرواية الأولى رواه أبو داؤود في سننه باب الرجل يخطب على قوس: 286/1، وبالرواية الثانية رواه عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الشرعية الكبرى: 464/2، بَاب الْخَطِيب يخْطُبُ متوكِّئًا.

(104) الحديث رواه ابن عساكر في ترجمة سعيد بن خالد بن أبي طويل، ينظر: تاريخ مدينة دمشق: 47/21-48، وهو مذكور في كنز العمال: 574/7 برقم (20316) وفيه بيان حال بعض رواته.

(105) الحديث رواه أبو حنيفة، ينظر: شرح مسند أبي حنيفة: 210، وموسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف: 854/6. وورد الحديث في جامع المسانيد: 358/1 و 359 بلفظ (ما كلكم يجِدُ ثوبينِ) ولا ضير في هذه الرواية على وقوع كل في حيز النفي، غير أن الحديث في أكثر كتب السنة بما فيها مسند أبي حنيفة مروي بلفظ: (أَوَكُلُّكُمْ يَجِدُ ثَوْبَيْنِ) أو(أَوَلِكُلِّكُمْ ثَوْبَانِ) ينظر: مسند أبي حنيفة: 35، 38، 68، ومسند أحمد: 61/12 برقم (7149) و 14/ 224 برقم (8549)، والجامع الصحيح (صحيح البخاري): 138/1 برقم (365)، وصحيح مسلم: 454/4-455، برقم (1148) و (1150)، ولا شاهدَ فيه على هاتينِ الروايتينِ.

(106) الحديث رواه أبو يعلى الموصلي من مسند أبي سعيد الخدري، ينظر: مسند أبي يعلى الموصلي: 487/1 برقم (1148).

(107) الحديث أخرجه أحمد والبخاري ومسلم، ينظر: مسند أحمد: 40/11 برقم (6497)، والجامع الصحيح (صحيح البخاري): 14/4، برقم (5593)، وصحيح مسلم: 169/13 برقم (5178). وإنما أخَّرتُ ذكرَ هذا الحديثِ معَ كونِه في أصحِّ كتبِ السنَّةِ؛ لأنَّ لفظَ الشاهدِ فيه كانَ من قولِ الصحابةِ للنبيِّ صلى الله عليه وسلم وليسَ مرفوعًا إليه.

(108) الحديث أخرجه أحمد في مسنده: 277/29 برقم (17741) وللحديثِ ألفاظٌ أُخَرُ قريبةٌ من اللفظِ المذكورِ، ينظر: المعجم الكبير: 258/18 برقم (645)، وسنن النسائي: 201/7 برقم (4326).

(109) الحديث في: مصنف عبد الرزاق: 471/4 برقم (8503)، ومسند أحمد: 273/29 برقم (17737).

(110) الحديث في: مسند أحمد 411/28 برقم (17174)، وسنن أبي داؤود: 199/4 برقم (4604).

(111) الحديث في: صحيح مسلم: 84/13 برقم (4969) .

(112) الحديث مروي في: حلية الأولياء: 75/8 برقم (11417)، وتاريخ بغداد: 312/4 برقم (2105)، والفردوس بمأثور الخطاب: 56/5 برقم (7449)، والموضوعات من الأحاديث المرفوعات: 419/1 برقم (499)، واللآلئ المصنوعة: 194/1، وكنز العمال: 147/9 برقم (25450) والفوائد المجموعة: 278.

(113) الأثر في: المعجم الكبير: 151/7 برقم (6664)، ومجمع

الزوائد 297/6، وإتحاف الخيرة المهرة: 165/5 برقم (4609)، والمطالب العالية: 186/9 برقم (1909)، وكنز العمال: 551/6 برقم (16902).

(114) الأثر في: إتحاف الخيرة المهرة: 115/3 برقم (2326)، والمطالب العالية: 286/3 برقم (299)، وكنز العمال: 49/8 برقم (21810) و180/8 برقم (22469).

(115) الأثر في: مصنف عبد الرزاق: 123/2-124 برقم (2749)، وكنز العمال: 109/8 برقم (22120).

(116) الأثر من خطب علي رضي الله عنه ومواعظه في: كنز العمال: 181/16-182 برقم (44215). ومثل تلك المقولات المأثورة عن علي رضي الله عنه في (نهج البلاغة) كثيرة، ينظر: 121.

(117) الأثر في: مصنف ابن أبي شيبة: 367/3 برقم (15171).

(118) الأثر في: إتحاف الخيرة المهرة: 176/2 برقم (1451)، والمطالب العالية: 526/3 برقم (361).

(119) الأثر في: مسند أحمد: 39/21 برقم (13317)، وسنن أبي داؤود: 247/4 برقم (4774).

(120) الأثر في: المعجم الكبير: 246/1 برقم (699)، والمستدرك على الصحيحين: 665/3 برقم (6458).

(121) الأثر في: مصنف عبد الرزاق: 539/1 برقم (2040)، وكنز العمال: 369/2 برقم (4271).

(122) الأثر في: مسند أحمد: 450/30 و458 برقم (18493) و(18498)، ومستدرك الحاكم: 174/1 برقم (326).

(123) المثل في: كتاب الأمثال: 192، وجمهرة الأمثال: 156/1، وفصل المقال: 283، والمستقصى في أمثال العرب: 307/2، ومجمع الأمثال: 111/3. ومعناه: ليس كلُّ دهرٍ يساعدُك ويتأتَّى لك ما تطلُبُ.

(124) المثل في: مجمع الأمثال: 232/3. وقد ذكره في أمثال المولَّدين.

(125) المثل في: مجمع الأمثال: 360/3. وقد ذكره في أمثال المولَّدين.

(126) المثل في: مجمع الأمثال: 262/3

(127) المثل في: كتاب سيبويه: 66/1، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: 566، وجمهرة الأمثال: 229/2، والمستقصى في أمثال العرب: 328/2، وشرح المفصل: 27/3، ومجمع الأمثال: 275/3، وشرح التصريح: 154/2،

(128) المثل في: المستقصى في أمثال العرب:308/2، ومجمع الأمثال: 261/3.

(129) المثل في: مجمع الأمثال: 365/3. وقد ذكره في أمثال المولَّدين.

(130) المثل في: مجمع الأمثال: 234/3. وقد ذكره في أمثال المولَّدين.

(131) الرجز سبق تخريجه.

(132) دلائل الإعجاز: 278.

(133) ينظر: نفسه: 284.

(134) صدر البيت له في: ديوانه: 276 ، وعَجُزُه: إذَا بَدَا لكَ رأْيٌ مشكِلٌ فقفِ.

(135) صدر البيت له في: ديوانه بشرح أبي البقاء العكبري: 236/4، وعَجُزُه: تجري الرياحُ بما لا تشتَهي السُّفُنُ.

(136) البيت له في: الحماسة البصرية: 262/1، وخزانة الأدب: 216/7.

(137) البيت له في: نهاية الأرب في فنون الأدب: 247/15، وبلا نسبة في: الحماسة البصرية: 284/1.

(138) الرجز له في: جمهرة الأمثال: 175/2.

(139) البيت له في: ديوانه: 90.

(140) البيت له في: شرح شعر الشنفرى الأزدي: 109.

(141) البيت له في: ديوانا عروة بن الورد والسموأل: 27.

(142) البيتان له في: ديوانا عروة بن الورد والسموأل: 54.

(143) البيت له في: ديوانا عروة بن الورد والسموأل: 102.

(144) البيت له في: ديوانه: 130.

(145) البيتان له في: شرح ديوان عنترة بن شداد: 79.

(146) البيت له في: شرح ديوان علقمة الفحل: 19.

(147) البيت لها في: بلاغات النساء: 200، ونهاية الأرب في فنون الأدب: 42/16،

(148) البيت لها في: بلاغات النساء: 201

(149) البيت له في: الأصمعيات: 76

(150) البيت له في: شرح ديوان أمية بن أبي الصلت: 80، والأغاني: 236/8.

(151) البيت له في: سراج الملوك: 561.

(152) البيت له في: تاريخ الطبري: 289/2، والأغاني: 174/15.

(153) البيتان له في: ديوانه: 49.

(154) البيت له في: ديوانه: 63.

(155) البيت له في: ديوانه: 107، ولفظ العجُز في الأغاني: 121/9: (وما كلُّ من يُفشَى إليه بناصح) ولا ضيرَ في ذلك

(156) البيت له في: المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء: 42.

(157) البيت له في: معجم البلدان: 48/5، والاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله: 323/4.

(158) البيت له في: ديوانه: 66، والأغاني: 116/2.

(159) البيت له في ديوانه: 66.

(160) البيتان له في: شعر الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم: 88-89.

(161) البيت له في: ديوانه: 99، والأغاني: 95/7.

(162) البيت له في: شعر أرطأة بن سهية المري: 55، والأغاني: 23/13.

(163) البيت له في: ديوانه: 91، والأغاني: 161/9.

(164) البيت له في: ديوانه: 3.

(165) البيت له في: ديوانه: 45، والأغاني: 221/12، وبلا نسبة في: كتاب سيبويه: 441/4.
(166) البيت له في: ديوانه: 177.
(167) البيت له في: ديوانه: 33.
(168) البيت له في: الأغاني: 154/14.
(169) البيت له في: شعر مزاحم العقيلي: 105، وكتاب سيبويه: 72/1، و 146
(170) البيت له في: كتاب سيبويه: 70/1، و 147، والعقد الفريد: 15/8، وبلا نسبة في: خزانة الأدب: 270/9.
(171) البيت له في: شعر يزيد بن الطثرية: 89، ومنسوب لأعرابي من بني عُقيل في: الأغاني: 206/5..
(172) البيت له في: طبقات الشعراء: 64، والأغاني: 176/1، 250/20، 252، والمؤتلف والمختلف: 255، والمستدرك على شعر أبي نخيلة: 141.
(173) ينظر للاستزادة: الأصول في النحو: 184/4–185، وشرح التسهيل: 34/4–35، وشرح الكافية: 245/2، 291، وشرح قطر الندى: 99، وهمع الهوامع: 390/2–391، وشرح الأشموني: 305/3.
(174) البيت له في ديوانه: 26.
(175) البيت له في: ديوانا عروة بن الورد والسموأل: 44.
(176) البيت لها في: ديوانها: 345.
(177) البيت له في: ديوانه: 569.
(178) البيت لجرير في: ديوانه: 304، وتحصيل عين الذهب: 404، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: 730/1–731، والقافية فيها بائية، ولبعض السلوليين في: كتاب سيبويه: 62/3، وخزانة الأدب: 22/7 برواية:

إذا لم تَزل في كلِّ دارٍ عرفتَها لها واكفٌ مِن دَمْعِ عينِكِ يَسْجُمِ.

ولا ضير فيها على محل الشاهد.
(179) البيتان له في: ديوانه: 101–102، وهما من الطويل، غير أن الشطر الأول من البيت الأول لا يستقيم وزنه إلا بإبدال (الحيِّ) بدل (الحِمَى).
(180) البقرة: 276.
(181) البيت له في: الأصمعيات: 81.
(182) البيت له في: شرح ديوانه: 69.
(183) البيت له في: شرح ديوانه: 110.
(184) البيتان له في: ديوانه: 227.
(185) الرجز سبق تخريجه. وقد ذُكِرَ هاهنا بناءً على روايةِ النصبِ، وسيأتي ذِكْرُ رواية الرفع، وسيأتي لتوجيه الروايتين مزيدُ إيضاحٍ. وينظر: كتاب سيبويه: 85/1، والانتصار لسيبويه: 57، وشرح الكافية: 164/1–165، وخزانة الأدب: 359/1–360.
(186) البيت له في: أمالي المرزوقي: 220، وخزانة الأدب: 53/3. وللسموأل في: ديوانا عروة بن الورد والسموأل: 85.
(187) البيت له في: شعر الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم: 37.
(188) البيتان له في: ديوانه: 96، 230.
(189) البيت له في: ديوانه: 81، 190. والواغل المدَّعي نسبًا ليس منه.
(190) الحديث في: مسند أحمد: 19/16 برقم (9925)، وصحيح مسلم بشرح النووي: 71/5 برقم (1290).
(191) صحيح مسلم بشرح النووي: 71/5.
(192) فتح الباري: 125/3.
(193) الحديث في: مسند أحمد: 420/25 برقم (16033) و613/45، برقم (27647)، والمستدرك على الصحيحين: 181/3 برقم (4775)، و726/3 برقم (6631).
(194) الأثر في: المعجم الكبير: 299/9 برقم (9500)، وكنز العمال: 191/8 برقم (22505).
(195) الأثر في: صحيح البخاري: 108/2، برقم (2178 و 2179).
(196) ينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: 139/5.
(197) البقرة: 276.
(198) فتح الباري: 466/4.
(199) ينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: 139/5–140.
(200) الحديث في: مسند أحمد: 193/1 برقم (15).
(201) الأثر في: صحيح البخاري: 131/3، برقم (4177)، و292/3 برقم (4833).
(202) الأثر في: مسند أحمد: 350/2، برقم (1133).
(203) الأثر في: مسند أحمد: 431/37، برقم (22770).
(204) الأثر في: مصنف ابن أبي شيبة: 249/3، برقم (1400).
(205) الأثر في: مصنف عبد الرزاق:263/2، برقم (3296).
(206) الرجز سبق تخريجه.
(207) ينظر: كتاب سيبويه: 85/1، والانتصار لسيبويه: 57، وشرح الكافية: 164/1–165، وخزانة الأدب: 359/1–360.
(208) كتاب سيبويه: 85/1.
(209) نفسه: 86/1.
(210) البقرة: 276.
(211) دلائل الإعجاز: 278.
(212) الأبيات له في: ديوانه: 125.
(213) البيت له في: المفضليات: 422، وشرح أشعار الهذليين: 8/1.
(214) الأبيات له في: ديوانه: 117.
(215) شرح ديوان الحماسة: 182/1.

المصادر ومراجع:

1- **القرآن الكريم.**
2- **الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول،** للقاضي البيضاوي (ت:685هـ)، لتقي الدين، علي بن عبد الكافي

السبكي (ت:756هـ) وولده تاج الدين، عبد الوهاب (ت:771هـ) بيروت: دار الكتب العلمية، 1995م

الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية، لمحمد منير بن عبده أغا النقلي الدمشقي الأزهري (ت:1367هـ) دمشق: دار ابن كثير، (غ.ت).

3- **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (ت:840هـ)، تحقيق: عادل بن سعد، والسيد بن محمود بن إسماعيل، الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 1998م.

4- **إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين**، للمرتضى الزبيدي، محمد بن محمد الحسيني (ت:1205هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1989م.

5- **إتحاف فضلاء البَشَر بالقراءات الأربعةَ عشرَ** (كذا)، لأحمد بن محمد البنا (ت:1117هـ)، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، بيروت: عالم الكتب، ط1، 1987م.

6- **الإتقان في علوم القرآن**، لجلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت:911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية، 1987م.

7- **الأحكام الشرعية الكبرى**، للأشبيلي، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين، المعروف بابن الخراط (ت:581هـ) تحقيق: حسين بن عكاشة، الرياض: مكتبة الرشد ط1، 2001م.

8- **أحكام كل وما عليه تدل**، لتقي الدين، علي بن عبد الكافي السبكي (ت:756هـ)، تحقيق: د/ طه محسن، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة(آفاق عربية)، ط1، 2000م

9- **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، لأبي العباس، أحمد بن محمد القسطلاني (ت:923هـ)، حققه: محمد عبد العزيز الخالدي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1996.

10- **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، لمحمد بن علي الشوكاني (ت:1250هـ) تحقيق: أحمد عزُّو عناية، بيروت: دار الكتاب العربي، ط2، 2001م.

12- **أساليب النفي في القرآن**، د/ أحمد ماهر البقري، القاهرة: دار المعارف، ط2، 1985م.

13- **الأصمعيات**، لأبي سعيد الأصمعي، عبد الملك بن قريب (ت:216هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، بيروت، ط5، (غ . ت)

14- **الأصول في النحو**، لأبي بكر، محمد بن سهل بن السراج (ت:316هـ)، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، 1996م.

15- **إعراب القراءات السبع وعللها**، لأبي عبد الله، الحسين بن خالويه (ت:370هـ) تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، 1992م.

16- **إعراب القراءات الشواذ**، لأبي البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين (ت:616هـ) تحقيق: محمد بن السيد أحمد عزوز، بيروت، عالم الكتب، ط1، 1996م.

17- **الأغاني**، لأبي الفرج الأصفهاني (ت:356هـ)، تحقيق د/ إحسان عباس، ود/ إبراهيم السعافين، وبكر عباس، بيروت: دار صادر، ط3، 2008م.

18- **الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء**، لأبي الربيع، سليمان بن موسى الكلاعي الأندلسي (ت:634هـ)، تحقيق: د/ محمد كمال الدين عز الدين علي، بيروت: عالم الكتب، ط1، 1417هـ.

19- **أمالي ابن الشجري**، لأبي السعادات، علي بن حمزة بن الشجري العلوي (ت:542هـ)، تحقيق: محمود الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، 1992م.

20- **أمالي المرزوقي**، لأبي علي، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت:421هـ) تحقيق: د/ يحيى وهيب الجبوري، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1995م.

21- **كتاب الأمثال**، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت:224هـ) تحقيق: د/ عبد المجيد قطامش، دمشق: دار المأمون للتراث، ط1، 1980م

22- **أمَّات الأبواب النحوية**، (رسالة ماجستير)، لمحمد أحمد عبد الله الأشولي، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، كلية التربية، 2005م.

23- **الانتصار لسيبويه على المبرد**، لأبي العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي، (ت:332هـ)، تحقيق: د/ زهير عبد المحسن سلطان، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1996م.

24- **إيساغوجي**، لأثير الدين، المفضل بن عمر الأبهري (ت:630هـ) ضمن كتاب مجموع أمهات المتون في مختلف الفنون والعلوم، القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط4، 1949م.

25- **الإيضاح في علوم البلاغة**، لأبي عبد الله، محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت:739هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، (غ. ت).

26- **البحر المحيط**، لأبي حيان، محمد بن يوسف بن علي الغرناطي (ت:745هـ) عناية: زهير جعيد، بيروت: دار الفكر، 1992م.

27- **البحر المحيط في أصول الفقه**، لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت:794هـ)، تحقيق: د/ محمد محمد تامر، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2000م.

28- **بدائع الفوائد**، لابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت:751هـ)، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، (غ.ت).

29- **بلاغات النساء**، لأبي الفضل أحمد بن أبي طاهر (ت:280هـ) صححه وشرحه: أحمد الألفي، القاهرة مطبعة مدرسة والدة عباس الأول، 1908م.

30- **تاريخ بغداد أو مدينة السلام**، للخطيب البغدادي، أبي بكر أحمد بن علي (ت:463هـ)، القاهرة: مكتبة الخانجي، (غ.ت).

31- **تاريخ الطبري** = تاريخ الأمم والرسل والملوك، لأبي جعفر، محمد بن جرير الطبري (ت:310هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1407هـ.

32- **تاريخ مدينة دمشق**، لابن عساكر، أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت:571هـ)، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، بيروت:

دار الفكر، 1995م.
33- **التبصرة في القراءات السبع**، لأبي محمد، مكي بن أبي طالب القيسي (ت:437هـ) تحقيق: محمد غوث الندوي، بومباي: الدار السلفية، ط2، 1982م .
34- **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء، عبد الله بن الحسين العكبري (ت:616هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1976م.
35- **التحرير والتنوير**، لمحمد الطاهر بن عاشور (ت:1393هـ)، تونس: الدار التونسية للنشر، 1984م.
36- **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، للأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى (ت:476هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 1992.
37- **التعريفات**، للسيد الشريف، علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت:816هـ) تحقيق: إبراهيم الأبياري، بيروت: دار الكتاب العربي، ط4، 1998م.
38- **تفسير القرآن العظيم**، لأبي الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت:774هـ) تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الرياض: دار طيبة، ط2، 1999م.
39- **التوقيف على مهمات التعاريف**، لعبد الرؤوف المناوي (ت:1031هـ)، تحقيق: د/ عبد الحميد صالح حمدان، القاهرة: عالم الكتب، ط1، 1990م.
40- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لأبي جعفر، محمد بن جرير الطبري (ت:310هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة: دار المعارف، ط2، 1971م.
41- **جامع الدروس العربية**، لمصطفى الغلاييني (ت1364هـ)، بيروت: المكتبة العصرية، ط12، 1973م.
42- الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، لأبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري (ت:256هـ)، حققه: محب الدين الخطيب، ورقمه: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: المكتبة السلفية، ط1، 1400هـ.
43- **جامع المسانيد**، لأبي المؤيد، محمد بن محمود الخوارزمي (ت:665هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية (غ.ت).
44- **جمهرة الأمثال**، لأبي هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت:395هـ)، تحقيق: د/ أحمد عبد السلام، وأبو هاجر محمد سعيد بن بسيوني زغلول، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1988م.
45- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب**، لعلاء الدين بن علي الإربلي (ت: في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار النفائس ط1، 1991م.
46- **حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك**، لأبي العباس، أحمد بن محمد بن حمدون (ت:1232هـ)، تحقيق: محمد صدقي، بيروت: دار الفكر، 1995م.
47- **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، لمحمد بن علي الصبان (ت:1206هـ)، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية (غ. ت).
48- **حاشية ياسين على شرح التصريح**، لياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد بن عليم الحمصي (ت:1061هـ)، بيروت: دار الفكر (غ. ت).
49- **حجة القراءات** ، لابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، (ت:في القرن الرابع الهجري)، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط5، 1997م.
50- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت:430هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1997م.
51- **الحماسة البصرية**، لصدر الدين، علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري (ت:656هـ)، تحقيق: عادل جمال سليمان، القاهرة، 1987م.
52- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت:1093هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1979م.
53- **دلالة السياق**، د/ ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، ط1، 1424هـ.
54- **دلالة السياق في القصص القرآني**، د/ محمد عبد الله علي سيف العبيدي، صنعاء: منشورات وزارة الثقافة والسياحة، ط1، 2008م.
55- **ديوان ابن مقبل**، تحقيق: عزة حسن، بيروت: دار الشرق العربي، 1995م.
56- **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، صنعة: أبي سعيد، الحسن السكري (ت:275هـ أو 290هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، بيروت: دار الهلال، ط2، 1998م.
57- **ديوان أبي دهبل الجمحي** رواية أبي عمرو الشيباني (ت:206هـ)، تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، النجف: مطبعة القضاء، ط1، 1972م.
58- **ديوان أبي الطيب المتنبي، بشرح أبي البقاء العكبري**، (ت:616هـ)، المسمى: التبيان في شرح الديوان. تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، بيروت: دار المعرفة، (غ.ت).
59- **ديوان أبي النجم العجلي**، جمعه وحققه: محمد أديب عبد الواحد جمران، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 2006م.
60- **ديوانا عروة بن الورد والسموأل**، عناية: كرم البستاني وعيسى سابا، بيروت: دار بيروت، 1982م.
61- **ديوان جِرَان العَوْد النميري** رواية أبي سعيد السكري (ت:275هـ أو 290هـ)، القاهرة: دار الكتب المصرية، ط1، 1931م.
62- **ديوان جرير**، بشرح محمد بن حبيب (ت:245هـ)، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، القاهرة: دار المعارف، ط3، 1986م.
63- **ديوان حاتم الطائي**، شرح: أبي صالح يحيى بن مدرك الطائي،

قدم له: حنا نصر الحتي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1994م.
64- **ديوان الحطيئة** بشرح ابن السكيت (ت:244هـ) والسكري(ت:275هـ أو 290هـ) والسجستاني (ت:248هـ)، تحقيق: نعمان أمين طه، القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1958م.
65- **ديوان الخنساء**، بشرح ثعلب (ت:291هـ) تحقيق: أنور أبو سويلم، عمَّان: دار عمار، ط1، 1988م.
66- **ديوان ذي الرمة**، بشرح الخطيب التبريزي (ت:502هـ) تحقيق: مجيد طراد، بيروت: دار الكتاب العربي، ط2، 1996م.
67- **ديوان زفر بن الحارث الكلابي**، صنعة: د/ رضوان محمد حسين النجار، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 33، السنة الحادية عشرة، تموز – كانون الأول 1987م.
68- **ديوان سحيم عبد بني الحسحاس**، تحقيق: عبد العزيز الميمني، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1950م.
69- **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني**، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، القاهرة: دار المعارف، 1968م.
70- **ديوان طرفة بن العبد شرح الأعلم الشنتمري**، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، البحرين: إدارة الثقافة والفنون، بيروت: المؤسسة العربية، ط2، 2000م.
71- **ديوان القتال الكلابي**، حققه: إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة، 1989م.
72- **ديوان قيس بن ذريح**، عناية: عبدالرحمن المصطاوي، بيروت: دار المعرفة، ط2، 2004م.
73- **ديوان كعب بن مالك الأنصاري**، دراسة وتحقيق: سامي مكي العاني، بغداد: مكتبة النهضة، ط1، 1966م.
74- **ديوان مهلهل بن ربيعة**، تحقيق: طلال حرب، بيروت: الدار العالمية، (غ.ت).
75- **ديوان النجاشي الحارثي قيس بن عمرو**، صنعة: صالح البكاري وآخرَين، بيروت: مؤسسة المواهب، ط1، 1999م.
76- **رسالة الغفران**، لأبي العلاء المعري (ت:449هـ) تحقيق: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، القاهرة: دار المعارف، ط9، 1993م.
77- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، لأبي الثناء، محمود بن عبد الله الآلوسي، (ت:1270هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1994م.
78- **سراج الملوك**، لأبي بكر، محمد بن الوليد الفهري الطرطوشي (ت:520هـ)، تحقيق: محمد فتحي أبوبكر، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1994م.
79- **سر صناعة الإعراب**، لأبي الفتح، عثمان بن جني (ت:392هـ)، تحقيق: د/ حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط3، 1993م.
80- **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت:1420هـ)، بيروت: المكتب الإسلامي، ط1، 1399هـ.
81- **سنن أبي داؤود**، لأبي داؤود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت:275هـ)، القاهرة: دار الحديث، (غ . ت).
82- **سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطي وحاشية السندي**، لأبي عبد الرحمن، أحمد بن شعيب النسائي (ت:303هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط3، 1994م.
83- **السياق وتوجيه دلالة النص**، د/ عيد بلبع، القاهرة: بلنسية، ط1، 2008م.
84- **شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك**، لبهاء الدين، عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل (ت:769هـ)، تحقيق وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الطلائع، 2009م.
85- **شرح أشعار الهذليين**، لأبي سعيد، الحسن بن الحسين السكري (ت:275هـ أو 290هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، القاهرة: مكتبة دار العروبة، 1965م.
86- **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، لأبي الحسن، علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت:929هـ)، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، (غ. ت).
87- **شرح التسهيل**، لابن مالك، محمد بن عبد الله (ت:672هـ) تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختون، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990م.
88- **شرح التسهيل، المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، لناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (ت:778هـ)، تحقيق: د/ علي محمد فاخر وآخَرِينَ، القاهرة: دار السلام، ط1، 2007م.
89- **شرح التصريح على التوضيح**، لخالد بن عبد الله الأزهري (ت:905هـ)، بيروت: دار الفكر (غ.ت).
90- **شرح ديوان أمية بن أبي الصلت**، تحقيق: سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب، بيروت: دار مكتبة الحياة، 1980م.
91- **شرح ديوان الحماسة**، لأبي علي، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت:421هـ) نشره: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط1، 1953م.
92- **شرح ديوان علقمة الفحل**، للسيد أحمد صقر، القاهرة: المكتبة المحمدية التجارية، ط1، 1935م.
93- **شرح ديوان عنترة بن شداد**، عني بتصحيحه: أمين سعيد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، (غ.ت).
94- **شرح ديوان لبيد بن ربيعة**، تحقيق إحسان عباس، الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء، 1962م.
95- **شرح شعر الشنفرى الأزدي**، لمحاسن بن إسماعيل الحلبي، تحقيق: خالد عبد الرؤوف الجبر، عَمَّان: دار الينابيع، ط1، 2004م.
96- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، لابن مالك، محمد بن عبد الله (ت:672هـ) تحقيق: د/ عدنان عبد الرحمن الدوري، بغداد: مطبعة العاني، ط1، 1977م.
97- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، لابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت:761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار

الفكر، (غ.ت).
98- **شرح الكافية في النحو**، لرضي الدين، محمد بن الحسن الإستراباذي (ت:686هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، (غ . ت).
99- **شرح الكوكب المنير**، لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي المعروف بابن النجار (ت:972هـ)، تحقيق: د/ محمد الزحيلي، ود/ نزيه حماد، الرياض: مكتبة العبيكان، 1997م.
100- **شرح مسند أبي حنيفة**، لأبي حنيفة، النعمان بن ثابت الكوفي (ت:150هـ) للملا علي القاري (ت:1014هـ) تحقيق: خليل محيي الدين الميس، بيروت: دار الكتب العلمية، (غ.ت) .
101- **شرح المفصل**، لموفق الدين، يعيش بن يعيش (ت:643هـ)، بيروت: عالم الكتب (غ.ت).
102- **شرح المواقف**، للقاضي الإيجي (ت:756هـ). للشريف علي بن محمد الجرجاني (ت:816هـ) ومعه حاشيتا السيالكوتي والحلبي، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1998م.
103- **شروح التلخيص**، لسعد الدين التفتازاني والمغربي والسبكي، بيروت: دار الكتب العلمية، (غ.ت)
104- **شعر أرطأة بن سهية المري**، جمعه وحققه: د/ شريف علاونة، عَمَّان: دار المناهج، ط1، 2006م.
105- **شعر الزبرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم**، تحقيق: سعود محمود عبد الجابر، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1984م.
106- **شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي**، جمعه: مطاع الطرابيشي، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، 1985م.
107- **شعر مزاحم العقيلي**، تحقيق: نوري القيسي وحاتم الضامن، القاهرة: مجلة معهد المخطوطات العربية، 1976م.
108- **شعر يزيد بن الطثرية**، جمعه وحققه: حاتم صالح الضامن، بغداد: مطبعة أسعد، 1973م.
109- **صحيح مسلم بشرح النووي**، لمسلم بن الحسين القشيري النيسابوري (ت:261هـ) تحقيق: خليل مأمون شيحا، بيروت: دار المعرفة، ط5، 1998م.
110- **طبقات الشعراء**، لابن المعتز (ت:296هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فرج، القاهرة: دار المعارف، 1976م.
111- **ظاهرة النيابة في العربية**، د/ عبد الله صالح بابعير، المكلا: دار حضرموت للدراسات والنشر، ط1، 2009م.
112- **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، لبهاء الدين، أحمد بن علي السبكي (ت:763هـ) ضمن كتاب شروح التلخيص، بيروت: دار الكتب العلمية، (غ.ت)
113- **العقد الفريد**، لابن عبد ربه الأندلسي، (ت:328هـ)، تحقيق: مفيد محمد قميحة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1983م .
114- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت:855هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، (د.ت)
115- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، لأبي الفضل، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:852هـ) حقق الأصل: عبد العزيز بن باز، ورقم الكتب والأبواب والأحاديث: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: دار الحديث، ط1، 1998م.
116- **فتح القدير الجامع بين الرواية والدراية من علم التفسير**، لمحمد بن علي الشوكاني (ت:1250هـ)، بيروت: دار المعرفة، (غ.ت).
117- **الفردوس بمأثور الخطاب**، لشيرويه بن شهردار الديلمي (ت:509هـ) حققه: السعيد بن بسيوني زغلول، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1986م.
118- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**، لأبي عبيد البكري (ت:487هـ)، تحقيق: د/ إحسان عباس، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1971م.
119- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، لمحمد بن علي الشوكاني (ت:1250هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، بيروت: دار الكتب العلمية، 1995م.
120- **الكامل في اللغة والأدب**، لأبي العباس، محمد بن يزيد المبرد (ت:285هـ)، تحقيق: د/ محمد أحمد الدالي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، 1997م.
121- **كتاب سيبويه**، لأبي بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت:180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1988م.
122- **كشاف اصطلاحات الفنون**، للتهانوي، محمد بن علي بن علي بن محمد (ت:1158هـ)، تحقيق: أحمد حسن بسج، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1998م.
123- **كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**، للعجلوني، إسماعيل بن محمد (ت:1162هـ)، تحقيق: أحمد القلاش، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط5، 1988م.
124- **الكليات**، لأبي البقاء الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني (ت:1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1998م.
125- **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، لعلاء الدين علي بن النتقس بن حسام الدين الهندي البرهان فوري (ت:975هـ) ضبطه وفسر غريبه: بكري حياني، وصححه ووضع فهارسه: صفوة السقا، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1993م.
126- **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، لجلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت:911هـ)، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1996م.
127- **لسان العرب**، لأبي الفضل، محمد بن مكرم بن منظور (ت:710هـ)، بيروت: دار صادر، ط3، 1994م.
128- **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم**، لأبي القاسم، الحسن بن بشر الآمدي (ت:370هـ) صححه: أ.د/ ف. كرنكو، بيروت: دار الجيل، ط1، 1991م.

129- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، لأبي الفتح، نصر الله بن محمد، المعروف بابن الأثير الموصلي (ت:637هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، 1995م.
130- **مجمع الأمثال**، لأبي الفضل، أحمد بن محمد بن أحمد الميداني (ت:518هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الجيل، ط2، 1987م.
131- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت:807هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1988م.
132- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لأبي الفتح، عثمان بن جني (ت:392هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، و: د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 2004م.
133- **مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح**، سعد الدين التفتازاني(ت:793هـ) ضمن كتاب شروح التلخيص، بيروت: دار الكتب العلمية، (غ.ت).
134- **المذكر والمؤنث**، لأبي بكر بن الأنباري (ت:328هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، راجعه وصنع فهارسه: د/ رمضان عبد التواب، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1999م.
135- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، لأبي علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت:377هـ)، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 1983م.
136- **المستدرك على شعر أبي نخيلة**، خليل رشيد محمد ومهند مجيد برع، مجلة آداب الفراهيدي جامعة تكريت، العدد 11، حزيران 2012م.
137- **المستدرك على الصحيحين**، لأبي عبد الله، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، (ت:405هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1990م.
138- **المستقصى في أمثال العرب**، لأبي القاسم، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت:538هـ)، مصورة عن طبعة الهند في بيروت، 1977م.
139- **مسند أبي يعلى الموصلي**، لأبي يعلى الموصلّي، أحمد بن علي بن المثنى التميمي (ت:307هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1998م.
140- **مسند الإمام أبي حنيفة**، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت:430هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، الرياض: مكتبة الكوثر، ط1، 1994م.
141- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، لأبي عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت:241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1997م.
142- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت:770هـ) بيروت: دار القلم (غ . ت).
143- **مصنف ابن أبي شيبة** = الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (235هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1995م.
144- **مصنَّف عبد الرزاق** = المصنَّف، لأبي بكر، عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت:211هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي، ط2، 1983م.
145- **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**. لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت:852هـ)، تحقيق: د/ ناصر بن محمد بن عبد العزيز العبدالله، الرياض: دار العاصمة ودار الغيث، ط1، 1998م.
146- **معاني النحو**، د/ فاضل صالح السامرائي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 2007م.
147- **معجم البلدان**، لياقوت الحموي (ت:626هـ)، بيروت: دار صادر، 1977م.
148- **معجم القراءات**، د/ عبد اللطيف الخطيب، دمشق: دار سعد الدين، ط1، 2002م.
149- **المعجم الكبير**، لأبي القاسم، سليمان بن أحمد الطبراني (ت:360هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1985م.
150- **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، أشرف على طباعته: شعبان عبد العاطي عطية، وأحمد حامد حسين، القاهرة: دار الجمهورية، ط3، 1985م.
151- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت:761هـ) تحقيق: د/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، بيروت: دار الفكر، ط5، 1985م.
152- **مفردات ألفاظ القرآن**، للراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد بن المفضل (ت:425هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دمشق: دار القلم، ط2، 1997م.
153- **المفضليات**، للمفضل بن محمد الضبي (ت:168هـ أو 178هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، القاهرة: دار المعارف، ط10، 1992م.
154- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية**، لأبي إسحاق، إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت:790هـ)، تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العيثيمين، وآخرينَ، مكة المكرمة: جامعة أم القرى – معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط1، 2007م.
155- **المقتضب**، لأبي العباس، محمد بن يزيد المبرد (ت:285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب، (غ. ت).
156- **موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف**، لأبي هاجر، محمد السعيد بن بسيوني زغلول، بيروت: دار الكتب العلمية، (غ.ت).
157- **الموسوعة الشعرية**، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإصدار الثالث، 2003م www.cultural.org.ae
158- **الموضوعات من الأحاديث المرفوعات**، لأبي الفرج، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (597هـ)، تحقيق: د/ نور الدين بن شكري بن علي بويا جيلار، الرياض: أضواء السلف، ط1، 1997م.

159- **النحو الوافي**، لعباس حسن، القاهرة: دار المعارف، ط5، 1975م.
160- **نزع الخافض في الدرس النحوي**، لحسين علوي سالم الحبشي، تطوان – المغرب: مكتبة سلمى الثقافية، ط1، 2014م.
161- **النشر في القراءات العشر**، لأبي الخير، محمد بن محمد بن الجزري (ت:833هـ) أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، بيروت: دار الفكر (غ. ت).
162- **نظرات دقيقة حول (بعض وكل) في الأساليب العربية**، لعبد الرحمن محمد إسماعيل، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج52، صفر 1404هـ / نوفمبر 1983م.
163- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، للأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى (ت:476هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الكويت: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط1، 1987م.
164- **نهاية الأرب في فنون الأدب**، لشهاب الدين، أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت:733هـ) تحقيق: مفيد قمحية وجماعة، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2004م.
165- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لأبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت:606هـ)، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1997م.
166- **نهج البلاغة**، وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب ﷺ. تحقيق: صبحي الصالح، بيروت: دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، ط3، 1983م.
167- **نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول**، للحكيم الترمذي، محمد بن علي بن الحسن (ت:360هـ) تحقيق: أحمد عبدالرحيم السايح والسيد الجميلي، القاهرة: دار الريان، ط1، 1988م.
168- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، لجلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت:911هـ)، تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي، القاهرة: المكتبة التوفيقية، (غ.ت).
169- **وقفتان في التصحيح اللغوي مع (الكل والبعض) و (الغير)**، د/ عبد الله صالح بابعير، حولية كلية الآداب جامعة تعز، العدد الثاني، مايو 2012م.

The Occurrence of Kul in Negation Spatial Parse and the Occurrence of Negation in Kul's Spatial Parse

Hussain Alawi Salem Al- Hebshi

Abstract

The Occurrence of Kul (Arabic synonym of "all" in English) in the spatial parse of negation and the occurrence of negation in its spatial parse is one of the problems which deserves study and scrutiny therefore the research pursuits the clarification of the signification of Kul if it occurs in the spatial parse of negation or negation occurs in its spatial parse, and the research also scrutinizes the mentioning of each of them in the Quran, Hadiths, proverbs and Arabic poetry till the age of controversy.

The research concludes with the abundance of its occurrence in the spatial parse of negation whereas the paucity of the occurrence of negation in its spatial parse is noticed. It also concludes that the signification of Kul occurred in the spatial parse of negation is controversial: whether it is absolutely or abundantly restricted negation or the opposite. There are three opinions and the research's choice is that its signification signifies restricted negation, i.e, negating judgment on totality but not on all its members (inclusiveness), and restricts it with two restrictions that prevents objecting it, serving the purpose of the context whilst the signification of negation in the spatial parse of Kul is uncontroversial as Kul remains on its generalization and that the negation is inclusive of all its members. As negation and interdiction belong to the same category the research explains – wherever appropriate – Kul occurred in the spatial parse of interdiction and explains it if interdiction occurred in its spatial parse.